المجلس الوطني السوري
Syrian National Council

نشرة إخبارية يومية تصدر عن اللجنة الإعلامية المؤقتة للمجلس الوطني السوري - الأربعاء 2 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011

عنـاويـن الـنـشـرة

- مقابلات وتقارير – روابط
- 25 قتيلا وتواصل المظاهرات بسوريا
- المعارضة السورية ترفض الحوار مع نظام الأسد
- المجلس الوطني السوري طالب بتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية
- المجلس السوري يسعى لاستنساخ النموذج الليبي في مواجهة نظام الأسد
- دمشق تقبل "المبادرة" وواشنطن تتحفظ
- دمشق توافق على الخطة العربية والوزراء شددوا على تنفيذها الفوري
- "أ.ف. ب." عن دبلوماسيين عرب: الأسد مازال يأمل في الإفلات من خلال الحل الأمني
- نص خطة العمل العربية التي وافقت عليها سوريا
- بان كي مون يدعو سوريا إلى تفعيل مبادرة جامعة الدول العربية "دون إرجاء"
- سورية: المعارضة تشكك بنجاح المبادرة وتتساءل عن آليات التنفيذ ومضمون الحوار
- "النهار" عن مصادر: الضغوط نجحت لمنع دمشق من أن تقرن موافقتها على الخطة العربيّة بتحفظات
- أمين سر "هيئة التنسيق السورية": النظام يتعامل مع المبادرة العربية بطريقة كسب الوقت
- صعوبة الخطوة التالية للجامعة العربية حيال سوريا
- البيت الابيض يجدد دعوته للاسد بالتنحي
- معارض سوري: ورقة اللجنة العربية كان يجب ان تشير الى المجلس الوطني كممثل للمعارضة السورية
- النائب اللبناني أكرم شهيب: السوريون المختطفون من عائلة "الجاسم"... قُتلوا
- خبير روسي: سورية تحول دون تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير
- خبير سوري: زرع الألغام لن يحل مشكل التهريب بين سورية ولبنان
- خبير روسي: روسيا ستصر على عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري
- ذي غارديان: الأسد هو التالي
- هيغ: بريطانيا لا تزال تعتقد بأن الرئيس الأسد يجب أن يتنحى

- باحث أمريكي: واشنطن تريد حلا داخليا للوضع في سورية وليس حلا خارجيا
- التلغراف: حماة مدينة الخوف والأشباح
- خبير روسي: سورية تحول دون تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير
- لبنان: «14 آذار» تدعو الحكومة للتوقف فورا عن دعم نظام الأسد
- الترياق العربي .. عبدالله إسكندر
- مراقبون عرب إلى سورية .. حسان حيدر
- حوار... والدنيا بارود ونار؟ .. الياس الديري
- مصلحة سوريا فوق الجميع .. ليث شبيلات
- هل الهدف إنقاذ الأسد؟ .. طارق الحميد
- بشار: التنفيذ بلا لفّ ولا دوران ! .. علي حماده
- سوريا والحل العربي: (امتحانات لأربعة أطراف) .. رفيق خوري
- سوريا: الحصار الفاشل .. ديانا مقلد

مقابلات وتقارير – روابط

ر صد (2.11.2011)

قناة الآن - وائل مرزا

http://www.youtube.com/watch?v=ZxosUCfILEc

قناة العربية - فرح الأتاسي

http://www.youtube.com/watch?v=nOshtXCx5kg&feature=player_embedded

قناة العربية - عبيدة نحاس

http://www.youtube.com/watch?v=SMNohuHjY4c

قناة الجزيرة - أنس العبدة

http://www.youtube.com/watch?v=wKg_QSKSYBA

قناة الحرة - ياسر النجار

http://www.youtube.com/watch?v=LIAYgy8s2Es

روسيا اليوم - أحمد حمودي المنسق العام لتنسيقية الثورة السورية في القاهرة

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/570648

25 قتيلا وتواصل المظاهرات بسوريا

وكالات (2.11.2011)

قال ناشطون سوريون إن 25 شخصا على الأقل قتلوا أمس برصاص قوات الأمن وما يعرف بالشبيحة، 21 منهم في حمص وحدها, في حين تواصلت المظاهرات المطالبة بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد في مدن عدة.

فقد ذكرت لجان التنسيق المحلية في سوريا أن عدد القتلى يوم أمس وصل إلى 25 قتيلا، 21 في حمص، وقتيل في كل من دير الزور وعربين وإدلب ودمشق.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أفاد في وقت سابق بأن من بين القتلى بحمص 11 عاملا لقوا حتفهم في بلدة كفرلاها برصاص مسلحين من قرى موالية للنظام، وسيدة تم العثور على جثتها في حي الشماس قرب موقف للحافلات. وأظهر تسجيل فيديو على موقع يوتيوب وزعه نشطاء، عدة جثث وهي مكممة الأفواه ومربوطة الأيدي وراء الظهر قرب كفرلاها.

وقال أحمد فؤاد –وهو ناشط بحمص- في اتصال هاتفي مع وكالة رويترز "كانوا عمالا في مصنع صغير للطوب لا نعرف بالتحديد وقت مقتلهم، لكن ذلك كان صباح الأربعاء".

وشهد حي بابا عمرو بمدينة حمص خمسة انفجارات منذ صباح الأربعاء، ترافقت مع عمليات دهم وقصف مستمر للمدفعية وبشكل عشوائي للحي والبساتين المجاورة له، وأصاب العديد من المنازل.

وقال المرصد إن قوات أمنية كبيرة اقتحمت أحياء البياضة والخالدية والخضر وباب السباع في حمص، وسط تحليق متواصل للطيران الحربي في المنطقة، وإطلاق نار كثيف أصيب على إثره نحو عشرين شخصا.

وفي العاصمة دمشق شنت قوات الأمن والشبيحة هجوما على متظاهرين من طلاب كليتيْ الآداب والطب، واعتقلت 12 طالبا منهم.

وقال ناشطون إن قلعة المضيق في حماة تعرضت لاقتحام من قبل الدبابات والمدرعات وإطلاق نار عشوائي على المدنيين، مما أدى إلى إصابة تسعة أشخاص بجروح خطيرة، واستهداف مستشفى أفاميا بالرصاص الحي.

ووفقا للمرصد السوري، فقد قتل 2701 مدني و880 من الجيش وقوى الأمن الداخلي منذ بداية الاضطرابات في مارس/آذار الماضي.

أما الأمم المتحدة فتقول إن أكثر من ثلاثة آلاف شخص قتلوا خلال الحملة التي يشنها الرئيس الأسد على منظمي الاحتجاجات في البلاد.

في هذه الأثناء، تواصلت المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، حيث خرجت مساء أمس مظاهرات في ريف محافظة إدلب وفي مركز مدينة إدلب شمال البلاد، وفق ما جاء في صور بثت على الإنترنت.

وفي مدينة طيبة الإمام بمحافظة حماة خرجت مظاهرة مسائية تطالب بإسقاط النظام، ورفع فيها المتظاهرون شعارات انتقدت قول الرئيس بشار الأسد إن المس بسوريا سيشعل المنطقة. وطالب المحتجون رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالقيام بدور فعّال أكبر، وفق ما جاء في صور بثها ناشطون معارضون على الإنترنت. وقد بث ناشطون على الإنترنت صورا لمظاهرات مسائية خرجت في بلدة جرجناز بمحافظة إدلب تطالب برحيل النظام السوري.

كما بث ناشطون على الإنترنت صورا لمظاهرة مسائية خرجت في بلدة معربة في محافظة درعا للمطالبة بإسقاط النظام السوري، وبث ناشطون على الإنترنت أيضا صورا لمظاهرات مسائية خرجت في حي كفر سوسة في العاصمة السورية دمشق، طالب فيها المتظاهرون بإسقاط النظام.

المعارضة السورية ترفض الحوار مع نظام الأسد

الشرق الأوسط (2.11.2011)

قابلت المعارضة السورية الرد السوري على مبادرة جامعة الدول العربية بالرفض والتشكيك بنية النظام السوري تنفيذ أي من التعهدات المطروحة. وتخوفت المعارضة من أن تكون هذه المبادرة مدخلا لمهلة جديدة للقتل، يستعملها النظام لتمرير الوقت.

ورأى المجلس الوطني السوري أن الكلام عن استعداد النظام للحوار والإصلاح خطوة «زائفة ومخادعة»، وطالب جامعة الدول العربية بـ«تجميد عضوية» سوريا، مؤكدا أن «دمشق ردت على عرض الوساطة العربية بتصعيد القمع».

ولفت المجلس في بيان أصدره أمس إلى أن «تصاعد القمع الوحشي الذي يمارسه النظام السوري ضد الشعب الصامد، والذي أسفر عن مئات الضحايا خلال بضعة أيام يشكل الرد العملي للنظام على المبادرة العربية»، مثمنا «حرص العرب على حقن دماء السوريين وسعيهم إلى تجنيب البلاد مخاطر التدخلات الأجنبية»، ومتهما «النظام بأنه رد كعادته على هذه الجهود بتصعيد مسلسل القتل والانتقام والاعتقال والتشريد».

وأضاف أن «السلوك الدموي للنظام استخفاف بالجهود العربية الرامية إلى حقن الدماء واستمرار لنهجه في عمليات الاحتيال والمراوغة ما يجعلنا نشدد على أن النظام يحاول كسب الوقت».

وإذ دعا المجلس «لتوفير حماية دولية للمدنيين بغطاء عربي»، حض الجامعة العربية على «الاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلا للثورة السورية والشعب السوري»، وطلب «من كافة أبناء الشعب المزيد من رص الصفوف لإحباط حلقات التآمر الجديدة على حقوق الشعب السوري ولتصعيد الثورة السلمية الشعبية حتى تحقيق طموحات الشعب كاملة».

وكشف عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري أحمد رمضان عن أن «أعضاء المكتب يلتقون اليوم أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي لوضعه في موقف المجلس الوطني والثورة من الجهود العربية المبذولة لحقن

الدماء»، مشددا على أن «الاجتماع المنتظر عقده اليوم مع العربي ليس لبحث المبادرة العربية»، كاشفا عن أن «لقاء سابقا تم بين المجلس الوطني والعربي منذ 10 أيام».

وفي اتصال مع «الشرق الأوسط»، قال رمضان: «نحن لا نعول كثيرا على ما يتم طرحه حاليا بل نعول على حراك الشعب السوري الثائر. نحن متلاحمون مع شعبنا وسنحدد خياراتنا وفق نبض هذا الشارع»، مشددا على أن «المجلس الوطني كان واضحا أكثر من مرة بما خص موقفه من أي حوار مع النظام فهو يرفض هذا الحوار جملة وتفصيلا وكل ما يمكن أن يقبل به عملية تفاوض ترتكز أولا على انتقال السلطة من النظام الحالي باتجاه حكومة ديمقراطية لا تشمل أيا من مكونات النظام، وثانيا على رحيل بشار الأسد وأفراد عائلته عن السلطة».

وجدد رمضان التشديد على أن «كل جهود المجلس تنصب حاليا على نزع الشرعية الدولية من النظام، تعليق عضويته في جامعة الدول العربية والمؤسسات الدولية، تأمين الاعتراف العربي والدولي بالمجلس الوطني، والاستمرار بفرض عقوبات اقتصادية على النظام تحد من عناصر قوته على أن يترافق ذلك مع تأمين حماية دولية للمدنيين العزل».

وقال عضو المجلس الوطني نجيب الغضبان لـ«الشرق الأوسط» إن «الرد السوري على المبادرة العربية هو ترجمة لما حذر منه رئيس الوزراء القطري من اللف والدوران، ويسعى النظام السوري إلى كسب مزيد من الوقت، لأن المبادرة لها أكثر من أسبوعين ولم يتوقف خلالها النظام عن قتل المتظاهرين وقمع الاحتجاجات».

وشكك الغضبان في أن يلتزم النظام السوري بتنفيذ المبادرة، وأكد أن جميع وعوده بتحقيق إصلاحات هي وعود زائفة، وقال «لا أفهم كيف تنظر الجامعة العربية إلى الرد السوري في نفس الوقت الذي خرجت فيه أنباء عن مجزرة في منطقة الحولة في حمص راح ضحيتها 13 شخصا». وأضاف الناشط السوري وأستاذ العلوم السياسية بجامعة أركنساس أن «النظام السوري لن يقبل بوضع قيود على قيامه بقمع التظاهر، ولن يسمح بقبول مراقبين حقيقيين يقومون بتقصي الحقائق قي حمص ودرعا وإدلب لأنه يدرك أن وقف العنف يعني نهاية نظامه».

وأشار الغضبان إلى «أن تحفظ النظام السوري على مكان الحوار مع المعارضة وإصراره على انعقاده في دمشق يؤكد أن النظام يريد أن يكون الحوار تحت أعين النظام، وهو يتهرب من الجلوس مع ممثلي المجلس الوطني السوري لأن قبوله بالحوار معناه اعتراف بالمجلس بينما يصر الرئيس ورموز نظامه على تسمية المعارضين بالإرهابيين والعصابات المسلحة».

وأوضح أن المعارضة السورية لا ترفض الحوار مع النظام وإنما ترفض الحوار مع القتلة، وقال «إننا نفضل استخدام تعبير مفاوضات مع النظام السوري لتحقيق انتقال سلمي للسلطة، وعلى النظام السوري أن يدرك أن نهايته قد اقتربت».وأكد الغضبان أن «ممثلي المجلس الوطني في واشنطن يقومون بالتواصل مع الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي لإعادة ملف سوريا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وقال قائد عمليات «الجيش السوري الحر» النقيب عمار الواوي في اتصال مع «الشرق الأوسط» إن ما حدث اليوم من اتفاق بين النظام السوري ووفد الجامعة العربية، هي لعبة سياسية حقيرة يلعب فيها النظام على الوقت بدل الضائع لأن النظام وجد نفسه قد سقط شرعيا بالنسبة إلى الشارع، وسقط أمنيا وعسكريا لأنه لن يستطع كبح جماح الثورة الشعبية السلمية، وقبل بشكل مبدئي الاتفاق لأن هناك 15 يوما آخر لبدء الحوار، وبالتالي أن ما قامت به الجامعة العربية هو الركض وراء السراب. وأضاف: «يعلم وزير خارجية قطر علم اليقين أن النظام لن يطبق أيا من هذه النقاط. بالعكس هو يقول إنه لا حوار ولا سحب للجيش ولا إفراج عن المعتقلين».

ودعا الواوي «الضمائر الحية في جميع دول العالم إلى أن يقفوا إلى جانب الشعب السوري الذي يذبح يوميا على يد الطاغية بشار الأسد وزبانيته في الأمن والشبيحة». مؤكدا أن الجيش السوري الحر لن يقبل بالمراوغة التي يقوم بها النظام وهو يزرع الألغام على الحدود مع لبنان بدلا من إسرائيل، وسنقاومه ونسقطه بثورة الشعب السلمية سواء وقف العالم معنا أم لم يقف».

المجلس الوطني السوري طالب بتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية

أ ف ب (2.11.2011)

طلب المجلس الوطني السوري من جامعة الدول العربية "تجميد عضوية" سوريا، مؤكداً أنَّ "دمشق ردت على عرض وساطتها بتصعيد القمع".

المجلس، في بيان، لفت إلى أنَّ "تصاعد القمع الوحشي الذي يمارسه النظام السوري ضد الشعب الصامد، والذي اسفر عن مئات الضحايا خلال بضعة ايام يشكل الرد العملي للنظام على المبادرة العربية"، مثمناً "حرص العرب على حقن دماء السوريين وسعيهم الى تجنيب البلاد مخاطر التدخلات الاجنبية"، ومتهماً "النظام بأنَّه رد كعادته على هذه الجهود بتصعيد مسلسل القتل والانتقام والاعتقال والتشريد"، واضاف أنَّ "السلوك الدموي للنظام استخفاف بالجهود العربية الرامية الى حقن الدماء واستمرار لنهجه في عمليات الاحتيال والمراوغة ما يجعلنا نشدد على أن النظام يحاول كسب الوقت".

وإذ رأى أنَّ "دعاوى (النظام) بشأن الحوار والاصلاح زائفة ومخادعة"، جدد المجلس مطالبته بـ"تجميد عضوية النظام السوري في جامعة الدول العربية وتوفير حماية دولية للمدنيين بغطاء عربي"، كما دعا إلى "الإعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلا للثورة السورية والشعب السوري"، وطلب "من كافة أبناء الشعب المزيد من رص الصفوف لإحباط حلقات التآمر الجديدة على حقوق الشعب السوري ولتصعيد الثورة السلمية الشعبية حتى تحقيق طموحات الشعب كاملة".

المجلس السوري يسعى لاستنساخ النموذج الليبي في مواجهة نظام الأسد

الشرق الأوسط (2.11.2011)

بدا أمس أن المجلس الانتقالي السوري، المناهض لنظام حكم الرئيس بشار الأسد، يسعى لاستنساخ تجربة نظيره الليبي ضد العقيد الراحل معمر القذافي، حيث يجري مسؤولون من المجلس على رأس بعثة شبه سرية محادثات مع مختلف القوى الوطنية والمجلس الانتقالي الليبي بهدف الحصول على مساعدات عسكرية ولوجيستية تمكن المتظاهرين في سوريا من مواجهة القمع الدموي لنظام الأسد.

والتقى وفد المجلس الانتقالي السوري مع عدد كبير من قادة الثوار والكتائب الأمنية بالإضافة إلى مسؤولين في المجلس الوطني الليبي في العاصمة الليبية طرابلس وغيرها من المدن الليبية، بهدف الحصول على دعم الثوار الليبيين لمحاولات المجلس السوري الإطاحة بنظام الأسد.

وقال عبد الله ناكر الزنتاني رئيس مجلس ثورا طرابلس لـ«الشرق الأوسط» عقب لقائه مع وفد المجلس السوري بطرابلس، إن الوفد السوري طلب الحصول على مساعدات عسكرية ومادية ونصائح بشأن كيفية مواجهة القمع الذي تمارسه السلطات السورية ضد المتظاهرين العزل في مختلف المدن السورية.

وأضاف «طبعا طلبوا كل أنواع المساعدات التي يمكن الحصول عليها، سلاح ومال ومقاتلين. نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي والدول العربية أن تساند مساعي هؤلاء الرامية إلى الخلاص من نظام الأسد».

ولفت الزنتاني إلى تعاطف الثوار الليبيين مع ما يتعرض له الشعب السوري حاليا من عمليات قتل ممنهجة ودموية لإجهاض الثورة الشعبية ضد النظام الحاكم في دمشق، لكنه اعتبر أن كل أساليب مواجهة هذه المظاهرات ستبوء بالفشل.

وتابع «نصيحتنا لـ(الرئيس السوري) بشار الأسد أنه يجب عليه أن يرحل، ويتخلى عن السلطة طواعية بدلا من أن يجد نفسه في نهاية المطاف معذبا ومهانا ومقتولا مثل القذافي».

واعتبر أن الآلة العسكرية الضخمة التي كان يمتلكها القذافي لم تفلح في إنقاذ نظامه من ثورة الشعب الليبي العارمة ضده، مضيفا: «أظن الأمر ينطبق أيضا على سوريا، في نهاية المطاف لن ينجح السلاح في مواجهة الشعب الذي خرج للشوارع، ولن تصلح أساليب القمع والتعذيب والقتل لإرهاب السوريين.. على الرئيس السوري أن يتعظ مما جرى حوله في مصر وتونس وليبيا».

وقال الزنتاني إنه يعتقد أنه يتعين على الأسد أن يكون حيكما بعض الشيء ويوفر على نفسه وشعبه عذابات الخلاص منه، أو تكبيده فاتورة بشرية ومادية باهظة للخلاص من نظامه السياسي.

وتابع: «عليه أن يتوقف عن القتل وأن يتخذ قرارا فوريا بالمغادرة، كما فعل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. السلاح والقتل لن يمكناه من التشبث بالسلطة ضد إرادة الشعب السوري إلى الأبد، هذا عبث يجب أن يتوقف فورا».

واعتبر الزنتاني أن تعاطف الثوار الليبيين مع أشقائهم السوريين مبرر للغاية، فالأوضاع متشابهة إلى حد ما في الحالتين السورية والليبية. وقال «نحن بدأنا مظاهرات سلمية وتحولت إلى مواجهات اضطررنا إليها لمواجهة نظام القذافي وكتائبه الأمنية وقواته العسكرية، نفس الشيء يحدث الآن في مخلف الأراضي السورية.. الناس تخرج بصدور عارية ويستقبلهم النظام بالقتل والضرب في المليان من دون تفاهم».

وحث المجتمع الدولي والدول العربية على مساعدة السوريين بشتى الطرق والوسائل الممكنة لتفادي المزيد من المجازر الدموية البشعة.

وأضاف «شرحنا لوفد المجلس السوري تجربتنا في كيفية الحصول على دعم الدول العربية والمجتمع الدولي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والإدارة الأميركية، وعرضنا عليهم خبراتنا الحديثة والمتواضعة».

وشدد الزنتاني على أنه يجب على الليبيين أيضا عبر مجلسهم الانتقالي مساعدة الشعب السوري للتخلص من نظام حكم الأسد، وقال لـ«الشرق الأوسط»: «عليه (الرئيس السوري) أن يفهم أن الشعب فاق ولن يقبل استمرار الذل والمهانة أكثر من ذلك، لا عاصم من ثورة الشعب السوري سوى الرحيل وإنهاء هذا النظام».

لكن الزنتاني قال في المقابل لـ«الشرق الأوسط»: «لا نقدم أنفسنا كأوصياء على ثورات الربيع العربي.. لكن نقدم خبراتنا لمن يطلبها، خاصة أنها أحدث تجربة يعرفها التاريخ العربي المعاصر والحديث للتخلص من طاغية بحجم القذافي».

وقال الزنتاني «ثمة تماثل كبير بين ما يحدث الآن في سوريا وما جرى سابقا في ليبيا، الشبيحة في الشوارع السورية هم عناصر اللجان الثورية والكتائب الأمنية للقذافي في ليبيا.. هناك قبائل وتمازج عشائري كما هو الحال في بلادنا أيضا».

ومثل اعتراف المجلس الوطني الانتقالي الليبي بشرعية نظيره السوري أول اعتراف من نوعه داخل المنطقة العربية والشرق الأوسط في مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

لكن وبينما حسم الليبيون مبكرا في شهر مارس (آذار) الماضي خيارهم بشأن ضرورة فرض منطقة حظر جوي على نظام القذافي والاستعانة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) لمنع قوات القذافي من قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية لمعظم المدن الليبية، ما زال السوريون على خلاف فيما بينهم حول الاستعانة بخدمات الناتو أو غيره من الأطراف الأجنبية.

ويخشى المعارضون السوريون من أن يستغل النظام الحاكم في دمشق اللجوء إلى الاستعانة بالناتو ضده لتشويه سمعتهم وخلط الأوراق لدى الرأي العام المحلي.

لكن ومع تصاعد وتيرة القتل اليومية في مختلف شوارع المدن السورية، يبدو أن قادة المعارضة السورية في الخارج سيتعين عليهم إعادة حساباتهم مرة أخرى لتكرار النموذج الليبي.

وقال مسؤول في المجلس الانتقالي الليبي لـ«الشرق الأوسط»: «بالتأكيد نحن مستعدون لمساعدة الأشقاء في سوريا، لكن كيف ومتى هذا هو السؤال».

وكان المسؤول الذي طلب عدم تعريفه يشير إلى صعوبات فنية جمة تعترض طريق وصول المساعدات المطلوبة من ثوار سوريا، لعل أبسطها بعد المسافة الجغرافية بين البلدين وعدم توافر أسطول بحري ليبي لنقلها بالإضافة إلى قدرة النظام السوري على منعها من الرسو على شواطئه.

ويفكر بعض السوريين في تركيا كنقطة لوصول الدعم الخارجي على أن ينقل لاحقا عبر الحدود التركية - السورية المشتركة إلى داخل الأراضي السورية.

وقال المسؤول الليبي لـ«الشرق الأوسط»: «يمكن التغلب على هذه العوائق الجغرافية إذا تم تأسيس شبكة دولية وإقليمية لنقل المساعدات إلى قلب سوريا، سيكون أمرا صعبا ومكلفا للغاية ومحفوفا بالمخاطر».

ولا ينسى الليبيون كيف أن نظام الأسد اتخذ موقفا مناوئا من الثورة الشعبية التي اندلعت ضد القذافي في السابع عشر من شهر فبراير (شباط) الماضي.

واتهم مسؤولون من القيادات العسكرية للثوار النظام السوري بدعم نظام القذافي عسكريا عبر تزويده بأسلحة ومقاتلين مرتزقة بالإضافة إلى توفير بعض المعلومات الاستخباراتية ضد المعارضين الليبيين في الخارج.

وقال أحد هؤلاء لـ«الشرق الأوسط»: «نشعر أن لدينا أيضا ثأرنا الشخصي من نظام الأسد، في السابق اعتقلنا عسكريين وطيارين سوريين كانوا يعملون في جيش القذافي ضد الشعب الليبي».

وبعدما فقد القذافي أذرعه الإعلامية تحت وطأة العمليات العسكرية للثوار المدعومين بقصف جوي عنيف من مقاتلات حلف الناتو، أخذت قناة «الرأي» التي تنطلق من العاصمة السورية دمشق على عاتقها مهمة أن تكون صوت القذافي للعالم.

وقبل مقتل القذافي وإسقاط نظامه السياسي، رفضت السلطات السورية أكثر من طلب من الثوار الليبيين لإغلاق هذه القناة، التي يمتلكها المعارض العراقي مشعان الجبوري، واعتبروها معادية لهم وتحرض على قتلهم وتروج لداعيات القذافي السوداء.

ومع أن الأمين العام لحلف الناتو آندريه فوغ راسموسن الذي زار العاصمة الليبية طرابلس أول من أمس قال إنه لا يوجد نية لدى الناتو للتدخل في سوريا أو فرض حظر جوي بالقوة على النظام السوري، إلا أن الكثير من المعارضين السوريين يعتقدون أن هذا الموقف الرسمي قد يتغير مستقبلا.

وقال عبد الله الزنتاني رئيس مجلس ثوار طرابلس لـ«الشرق الأوسط»: «على السوريين أن يستفيدوا من تجربتنا.. المجتمع الدولي لن يتدخل إلا إذا دفعوا الثمن مثلنا، نحن قاتلنا القذافي وقدمنا آلاف الشهداء والقتلى ووضعنا المجتمع الدولي في وضع محرج ومؤسف.. لذلك تدخل الناتو في نهاية المطاف».

وأضاف «إذا كنت تريد من أحد أن يساعدك، فعليك أولا أن تبرهن للآخرين أن التهرب من مساعدتك هو عمل لا أخلاقي وغير إنساني، يجب أن يستوعب السوريون نتائج الثورة الليبية ويطبقوها وفقا لما يرونه وحسب أوضاعهم».

إلى ذلك، دعت التحضيرية للهيئة الوطنية لدعم الثورة السورية إلى اجتماع في العاصمة الفرنسية باريس، بمشاركة أكثر من 50 شخصية سورية معارضة، في مؤتمرها التأسيسي لإطلاق برنامج ومجموعة عمل لدعم الثورة السورية في كفاحها لإسقاط النظام وبناء دولة مدنية ديمقراطية.

وقالت اللجنة في بيان لها إن الاجتماع سيعقد يومي السبت والأحد المقبلين، مشيرة إلى أن الجلسة الافتتاحية ستكون مفتوحة أمام وسائل الإعلام، وتتخللها كلمة عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري، ثم تليها جلسات وورش عمل مغلقة.

دمشق تقبل "المبادرة" وواشنطن تتحفظ

وكالات (2.11.2011)

أعلنت الجامعة العربية أنها تلقت موافقة سوريا على مبادرتها لإنهاء العنف في البلاد وإجراء حوار مع المعارضة بعد أسبوعين، إلا أن واشنطن تحفظت بشأن إمكانية التزام دمشق بالمبادرة، وكررت دعوتها بوجوب تنحي الرئيس بشار الأسد.

وقال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس وزراء ووزير خارجية قطر التي ترأس الدورة الحالية للجامعة العربية في ختام اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بالقاهرة أمس، إن دمشق ردت بالموافقة بدون أي تحفظ على الورقة العربية لإنهاء العنف.

وتنص المبادرة على وقف أعمال العنف, والإفراج عن المعتقلين في الأحداث, وسحب المسلحين وكل المظاهر المسلحة من المدن، كما تنص على السماح لمنظمات الجامعة العربية ووسائل الإعلام الدولية بدخول سوريا، والتنقل بكل حرية لرصد ما يدور فيها.

كما تنص الورقة على أنه مع إحراز تقدم على صعيد تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها, تباشر اللجنة الوزارية العربية حوارا مع الحكومة والمعارضة السوريتين في غضون أسبوعين للإعداد لمؤتمر وطني.

وكلف المجلس اللجنة الوزارية المعنية بالملف السوري بتقديم تقارير دورية إليه حول مدى إحراز التقدم في عملية تنفيذ تلك الورقة، كما تم تكليف اللجنة بمواصلة مهمتها في إجراء المشاورات والاتصالات مع الحكومة والمعارضة السورية لضمان عملية التنفيذ.

وقال الشيخ حمد بن جاسم إنه "في حال عدم تنفيذ بنود تلك الورقة من قبل النظام السوري سيعقد الاجتماع الوزاري جلسة أخرى، باعتباره مفتوحا لاتخاذ قرارات تتماشى مع عدم تجاوب سوريا مع المطالب العربية".

ورأى أن مجلس الجامعة لا يريد أن يصدر تهديدا في حال عدم تطبيق سوريا الاتفاق، غير أنه قال "يكفي أن مجلس الجامعة في حالة انعقاد دائم".

من جانبه قال مندوب سوريا الدائم لدى جامعة الدول العربية وممثلها في الاجتماع السفير يوسف أحمد إن بلاده "قبلت الجهد العربي بايجابية ومرونة وانفتاح، انطلاقا من قناعتها بحتمية أن يكون الدور العربي مبنيا على الحرص على أمن سوريا واستقرارها ووحدة أرضها، وتجنيبها أشكال التدخل الخارجي الذي تسعى بعض الأطراف العربية إليه بكل توحش واستغلال".

يوسف أحمد: الساعات القادمة ستشهد تشكيل لجنة عليا لإدارة الحوار الوطني في سوريا (الفرنسية)

وأوضح أنه خلال الساعات القادمة سيصدر قرار رئاسي بتشكيل لجنة عليا لإدارة الحوار الوطني "باعتباره الخيار الوحيد الذي يضمن التوصل لحلول وخيارات سورية خالصة تؤدي إلى إعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الإجماع السوري".

بيد أن المعارضة السورية سارعت إلى التشكيك في نوايا نظام الأسد.

وقال عضو المجلس الوطني السوري نجيب الغضبان للجزيرة إن المبادرة العربية مضى عليها أسبوعان سقط فيهما أربعمائة قتيل, مشيرا أيضا إلى أنه سقط اليوم نحو عشرين قتيلا في حمص.

وتابع الغضبان أنه لا يمكن القبول بأي تسوية لا تشمل تغيير النظام, لكنه رحب مع ذلك بأي خطوة توقف القتل, قائلا إن توقف القمع سيسمح للشعب السوري بالتظاهر, وهذا يعني نهاية النظام.

ومن جهته، قال عضو الهيئة العامة للثورة السورية بحمص أسامة الحمصي إن نظام الأسد قادر على ممارسة الألاعيب. وانتقد الحمصي في اتصال مع الجزيرة ما اعتبره تجاهلا من الجامعة العربية للمعارضة السورية ممثلة في المجلس الوطني السوري, مضيفا أن المعارضة ترفض أي طرح يستبعد إسقاط النظام.

وقال الحمصي أيضا إن السوريين سيتظاهرون بالملايين لو طبق النظام الاتفاق الذي توسطت فيه الجامعة.

وفي المقابل، رحبت معارضة الداخل السورية بالاتفاق الذي تم بين اللجنة العربية والحكومة السورية، وقال المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي حسن عبد العظيم إن الهيئة ترحب بالاتفاق، وتعتبره خطوة مفيدة للانتقال إلى الخطوة الثانية وهي العملية السلمية.

وفي إطار ردود الفعل الدولية، عبرت الإدارة الأميركية عن شكوكها بشأن ما إذا كانت دمشق ستلتزم بخطة الجامعة العربية، وكررت واشنطن دعوتها الرئيس السوري إلى التنحي.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند إن وزارتها ستراجع تفاصيل الاتفاق الذي أعلنته الجامعة العربية، وقالت إن سوريا وافقت بموجبه على الوقف الكامل للعنف، وإطلاق سراح السجناء، وإزالة الوجود العسكري من المدن والمناطق السكنية، والسماح للجامعة العربية ووسائل الإعلام بدخول البلاد.

وأكدت أن واشنطن لديها شكوك بشأن إمكانية تنفيذ الخطة، قائلة "سمعنا كثيرا عن وعود الإصلاح، القضية الجوهرية هي عملية حقيقية للتحول الديمقراطي في سوريا".

وكان البيت الأبيض كرر الدعوة بوجوب تنحي الأسد، معتبرا أنه يقف في طريق إصلاحات حقيقية في البلاد.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني للصحفيين إن موقف الولايات المتحدة ما زال هو أن الرئيس الأسد فقد شرعيته ويجب أن يتنحى، مؤكدا تأييد بلاده لكل الجهود الدولية التي تستهدف إقناع النظام بوقف مهاجمة شعبه.

دمشق توافق على الخطة العربية والوزراء شددوا على تنفيذها الفوري

الحياة (2.11.2011)

لندن، بيروت، نيقوسيا - «الحياة»، رويترز، ا ف ب، اب - أبلغت سورية وزراء الخارجية العرب أمس موافقتها على ورقة العمل العربية لحل الأزمة في سورية. وقال ديبلوماسي عربي حضر الجلسة المغلقة لاجتماع وزراء الخارجية العرب غير العادي أمس في مقر الجامعة العربية في القاهرة لـ «الحياة» إن رئيس الوفد السوري السفير يوسف أحمد أعلن قبول دمشق الخطة العربية «تدريجيا»، وذلك بإنهاء المظاهر المسلحة وصولا إلى الحوار مع المعارضة في غضون أسبوعين. وكان الاجتماع بدأ مساء أمس برئاسة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، فيما تظاهر مئات السوريين خارج الجامعة مطالبين بتجميد عضوية سورية وبرحيل الرئيس بشار الأسد عن السلطة. ورحب وزراء الخارجية بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل، واعتمادها مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالتنفيذ الفوري والكامل والدقيق لما جاء فيها من بنود.

وكرر حمد بن جاسم اكثر من مرة في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد الاجتماع مع الامين العام للجامعة نبيل العربي، ان الوزراء سعيدون بالموافقة السورية على الورقة العربية لكنهم «سيكونون اسعد بالتنفيذ». واضاف: «نتمنى ان يكون هناك تطبيق جدي لبنود الورقة وخصوصاً وقف العنف واعمال القتل واطلاق المعتقلين».

وردت واشنطن بحذر على الاتفاق بين الحكومة السورية والجامعة العربية، وأكد مسؤول في الخارجية الأميركية لـ «الحياة» أن «الادارة تشكر الجامعة العربية، وفي النهاية ستنظر الى أفعال الحكومة السورية» للحكم على هذا الاتفاق. وأضاف المسؤول أن النظام السوري «قدم وعوداً سابقا» انما لم تترجم الى أفعال على الأرض. واعتبر أن انعقاد الحوار مع المعارضة في دمشق يعني «عدم قدرة ممثلي المعارضة في الخارج على المشاركة»، وكرر موقف واشنطن بمطالبة الأسد بالتنحي.

وأبقى الوزراء العرب على اجتماع مجلس الجامعة في حال انعقاد دائم لمتابعة الموقف وتطوراته، كما طلبوا من اللجنة الوزارية العربية تقديم تقارير دورية إلى المجلس حول مدى إحراز التقدم في عملية التنفيذ.

وبحسب «خطة عمل» مرفقة بنص القرار، ابلغت الحكومة السورية مجلس الجامعة الموافقة على:

- وقف كل أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

وأكدت خطة العمل أنه مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها، تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني، وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه. لكن القرار وخطة العمل أغفلا تحديد مكان للحوار الوطني.

وكلف الوزراء اللجنة بمواصلة مهمتها في اجراء المشاورات والاتصالات مع الحكومة والمعارضة السورية لضمان عملية التنفيذ. كما رصدوا مبلغاً مالياً (لم يحدد في القرار) للامانة العامة لتغطية الانشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة اليها بموجب هذه الخطة.

وشرح المصدر الديبلوماسي أن رئيس الوفد السوري حاول في بداية الجلسة استمالة عدد من الدول العربية وتبرير ما تقوم به سورية، متحدثا عن أن الجيش السوري يدافع عن الشعب وليس عن النظام ويدافع عن الشرعية وعن الامة العربية. واتهم أحمد في كلمته قنوات عربية بعينها بانها وراء اشتعال الموقف في سورية وحدد قناتي «الجزيرة» و»العربية» بأنهما تهيجان العالم العربي والغربي ضد الحكومة السورية. وقاطعه رئيس الجلسة الشيخ حمد بن جاسم بالقول إن هذه القنوات لها استقلاليتها ولا أحد يتدخل في عملها وانها تقوم بدورها الاعلامي وأن سورية لديها قنوات حكومية تستطيع الرد.

وكان الشيخ حمد أطلع الوزراء في بداية الجلسة على الجهود التي بذلتها اللجنة ونتائج لقائها مع الرئيس السوري والعراقيل التي واجهتها اللجنة من النظام السوري. وأصر رئيس اللجنة على عقد مؤتمر الحوار في مقر الجامعة العربية في القاهرة التي وصفها بأنها بيت العرب مشيراً إلى أن هناك أطرافاً معارضة سورية ممنوعة من الدخول إلى سورية.

وكانت المعارضة السورية طالبت بالتدخل العربي لانقاذ الشعب السوري، واصدر «المجلس الوطني السوري»، بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة، بياناً طالب فيه بتجميد عضوية النظام السوري في الجامعة العربية وبتوفير حماية دولية للمدنيين بغطاء عربي والاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلا للثورة السورية والشعب السوري».

وعلى الصعيد الامني سجل بين ليل الثلثاء ونهار امس حادثان امنيان خطيران في حمص تميزا بطابعهما المذهبي. وذكر المرصد السوري لحقوق الانسان ان مسلحين ارتكبوا مجزرة في ريف حمص وقتلوا احد عشر عاملا في مصنع في كفرلاها بريف حمص، ودخل المسلحون المصنع واطلقوا النار على العمال. ونقلت وكالة «اسوشييتد برس» عن ناشط في حمص ان القتلى من السنّة. وجاء ذلك بعد هجوم شنه مسلحون على حافلة كانت تنقل عمالاً وقتلوا تسعة، غالبيتهم من العلويين، بعدما انزلوا النساء من الحافلة. وقال المرصد السوري ان منشقين عن الجيش قتلوا سبعة جنود وثمانية من أفراد قوات الأمن و»الشبيحة» الموالين للنظام خلال مهاجمة حافلة كانت تقلهم بين قلعة المضيق وبلدة الصقيلبية.

"أ.ف. ب." عن دبلوماسيين عرب: الأسد مازال يأمل في الإفلات من خلال الحل الأمني

أ ف ب (2.11.2011)

نقلت وكالة "فرانس برس" عن دبلوماسيين عرب في القاهرة قولهم إنهم يشككون في أن يتعامل الرئيس السوري بشار الاسد "بشكل جدي" مع الخطة العربية لوقف العنف وايجاد حل سياسي للازمة في سوريا.

وأكد هؤلاء الدبلوماسيون الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، أن "الاسد مازال يأمل في الإفلات من خلال الحل الأمني، خصوصاً وأنه يدرك أن وضع سوريا مختلف كلياً من الناحية الجيوستراتيجية عن وضع ليبيا".

وأضاف هؤلاء الدبلوماسيون أن الرئيس الاسد "على قناعة بأن قطاعات مهمة في المجتمع السوري ما زالت تؤيد النظام، ويدلل على ذلك بأنه ليست هناك حركة احتجاجية في اكبر مدينتين سوريتين، دمشق وحلب".

نص خطة العمل العربية التي وافقت عليها سوريا

أ ف ب (2.11.2011)

أوردت وكالة "فرانس برس" نص الخطة العربية لحل الأزمة في سوريا والتي وافقت عليها الأخيرة، مساء (اليوم) الاربعاء، والتي سيتم تضمينها في قرار يصدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في وقت لاحق من عدة بنود بشأن وقف العنف والحوار مع المعارضة.

وبحسب نص خطة العمل الواردة في مشروع القرار الوزاري الذي حصلت عليه الوكالة، فإنَّ "الحكومة السورية وافقت على وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، ووافقت على الإفراج عن المعتقلين بسبب الاحداث الراهنة". كما وافقت على "إخلاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، ووافقت على فتح المجال أمام منظمات "جامعة الدول العربية" المعنية ووسائل الاعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع انحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الاوضاع ورصد ما يدور فيها من احداث".

إلى ذلك، أضاف النص: "مع احراز تقدم ملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في البند السابق تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف اطراف المعارضة السورية من أجل الاعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني خلال فترة اسبوعين من تاريخه".

بان كي مون يدعو سوريا إلى تفعيل مبادرة جامعة الدول العربية "دون إرجاء"

كونا (2.11.2011)

أعرب الامين العام للامم المتحدة بان كي مون عن أمله في أن تعمل سوريا على تفعيل مبادرة جامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة القائمة، وقال: "إنني على علم بأن جامعة الدول العربية والحكومة السورية أبرما اتفاقاً وتفاهماً، وأتمنى أن يتم تفعيل هذا الاتفاق دون إرجاء".

بان كي مون وخلال مؤتمر صحافي في طرابلس التي قام بزيارة قصيرة اليها في طريقه لحضور قمة مجموعة العشرين التي تستضيفها مدينة كان الفرنسية، قال إن الرئيس السوري بشار الاسد "لم يلتزم بوعده والآن، مع إشارة التقارير إلى أنه وافق على (مبادرة) جامعة الدول العربية، فان عليه تفعيلها في أسرع وقت ممكن".

وأشار إلى أن المجتمع الدولي أعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع الحالي في سوريا، وأضاف "أن الناس يعانون بشكل كبير للغاية لفترة طويلة جداً في سوريا، وأن أكثر من ثلاثة آلاف شخص قتلوا، وهذا وضع غير مقبول على الاطلاق .. يجب ان تكون هناك محاسبة ويجب حماية حقوق الانسان لهؤلاء الاشخاص .. قتل الشعب السوري يجب أن يتوقف على الفور".

سورية: المعارضة تشكك بنجاح المبادرة وتتساءل عن آليات التنفيذ ومضمون الحوار

الوكالة الايطالية (2.11.2011)

أشار ممثل هيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي المعارضة في سورية إلى وجود خشية لدى المعارضة السورية من مشكلتين أساسيتين في موافقة سورية على ورقة الجامعة العربية لحل الأزمة، الأولى متعلقة بآلية التطبيق وجدّية السلطات السورية بالالتزام بها، والثانية متعلقة بالمواضيع التي سيتم التحاور عليها بين السلطة والمعارضة

وقال القيادي المعارض لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء "هناك مشكلتين في المبادرة العربية التي أعلنت السلطات السورية الموافقة عليها، الأولى متعلقة بآليات التنفيذ وجدية التطبيق ووسائل الإشراف على التطبيق، وإن كان بالفعل سيتم تطبيق وعود القيادة السورية أم لا"، وتابع "آليات التنفيذ هي مفتاح الحل، ولكنه يحتاج لمراقبة من الجامعة للإشراف على مدى التزام السلطة السورية، فمثلاً توقف عنف السلطة وسحب الأمن من المدن سيؤدي إلى نزول مئات الألوف إلى الشوارع للتظاهر، فهل ستلتزم السلطة بعدم استخدام العنف ضد الشعب" وفق قوله

وقال القيادي المعارض "أما ما يتعلق بالحوار فهو لم يحدد أي تفاصيل، فحول ماذا سيتم الحوار، وهل ستلغي السلطة السورية القوانين الأخيرة التي أصدرتها، وخاصة المتعلقة بالتظاهر وقوانين الأحزاب والإعلام والانتخابات وغيرها، وهي جميعها مرفوضة من قبل المعارضة شكلاً ومضموناً، وهل ستجري السلطة حواراً حقيقياً حول عقد اجتماعي وسياسي جديد، وحول سبل نقل سورية إلى دولة ديمقراطية تعددية وتداولية، وتحديد آليات واضحة لذلك ومدة زمنية للمرحلة الانتقالية، وبدون سقف حد أعلى" على حد تقديره

وكانت سورية أعلنت خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية اليوم (الأربعاء) موافقتها لبنود الورقة العربية دون تحفظات، وهي تقضي بوقف إطلاق النار وسحب الآليات العسكرية من المدن والمناطق السكنية وإطلاق سراح المعتقلين وإيجاد آلية لمتابعة وقف العنف على الأرض من خلال المنظمات العربية والسماح بدخول الإعلام العربي والدولي ثم بدء حوار وطني برعاية الجامعة العربية بين النظام السوري وكل مكونات المعارضة السورية

"النهار" عن مصادر: الضغوط نجحت لمنع دمشق من أن تقرن موافقتها على الخطة العربيّة بتحفظات

لبنان الآن (2.11.2011)

نقلت صحيفة "النهار" عن مصدر مطلع في الجامعة العربية أن المفاجأة في موقف دمشق أمس (لجهة قبولها بالخطة العربية من دون تحفّظ) لم تكن موافقتها على الخطة بحد ذاتها، وإنما نجاح الضغوط في منعها من أن تقرن موافقتها بتحفظات تعطل عملياً تنفيذ الخطة".

وأشار المصدر إلى أن "اجتماع الوزراء العرب كان يمكن أن يستغرق دقائق معدودة لولا إصرار الوفد السوري على أن ينعقد الحوار المقترح بين الحكومة والمعارضة في دمشق وليس في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وهو ما رفضه

الوزراء، غير أنهم توصلوا مع المندوب السوري (لدى الجامعة العربية السفير يوسف أحمد) الى حلّ وسط تمثل في تجنّب ذكر مكان عقد المؤتمر في نص القرار".

أمين سر "هيئة التنسيق السورية": النظام يتعامل مع المبادرة العربية بطريقة كسب الوقت

السفير (2.11.2011)

أكّد أمين سر "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا" رجاء الناصر "دعم المعارضة لمبادرة جامعة الدول العربية كمخرج للأزمة ومانع للتدخل الأجنبي"، محذراً في الوقت نفسه "من إتباع النظام السوري لسياسة كسب الوقت وإنهاك الخصوم، باعتماده على التوازنات الخارجية".

وفي حديث لصحيفة "السفير"، قال الناصر: "نحن في قوى التغيير رحبنا بمساعي جامعة الدول العربية من أجل ايجاد مخارج للأزمة، واعتبرنا هذه المساعي مدخلاً لمنع التدخل الخارجي، ومنع الأطراف من التوجه إلى حرب أهلية، خصوصاً أنَّ ما طرح في مبادرات الجامعة تضمن جزءاً مهماً من المطالب الأساسية للحركة الشعبية وهيئة التنسيق، بإيجاد مناخات تسمح بالعمل السياسي، والحل السياسي على حساب الحل الأمني الذي ينتهجه النظام، وبالتحديد لأن الجهود تركزت على طلب وقف العنف والافراج عن المعتقلين والسماح بالتظاهر السلمي وسحب الجيش، فهذه المطالب هي كما قلنا ركيزة الحلول السياسية"، أملاً في أن "تتفق جميع الأطراف على هذه المساعي بشفافية وأن تتفاعل معها بوضوح وبسرعة، للإنتقال في ما بعد إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفاوض على رسم صورة مستقبل سوريا، وكيف سيتم الإنتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي والتخلص من النظام الشمولي الراهن".

هذا، وأكد الناصر ضرورة "التجاوب الجدي مع المبادرة وعدم وضع عراقيل أمامها، إنطلاقاً من الإعتراف الحقيقي بضرورة خلق مناخات حوار سياسي والتعامل الجدي مع المعارضة، وعدم اعتماد أسلوب المناورة في التعاطي مع هذه المسألة"، وأضاف: "لا يزال النظام حتى هذه اللحظة يتعامل مع المبادرة بطريقة كسب الوقت، فعلى سبيل المثال كان المفترض أن يتم إيقاف فوري لعمليات القمع وقتل المتظاهرين السلميين وملاحقة النشطاء السياسيين، بل حتى هذه اللحظة تستمر آلة القمع ما يضعف الثقة بوجود رغبة لدى النظام بحل أزمته الداخلية، وهو يتصور أن الأزمة خارجية بإمكانه أن يحلها عبر توازنات دولية وليست عبر تحقيق إصلاح جدي حقيقي في الداخل يسمح بالانتقال السلمي إلى نظام جديد، كما أنه على الرغم مما يدّعيه من اعترافه بوجود معارضة وطنية في سوريا، يقوم في الوقت ذاته بحملة تشهير ضد رموز المعارضة ويعتقل عدداً كبيراً من كوادرها، ومنهم أعضاء في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق"، مشيراً إلى أنَّ "الإنطباع هو أنَّ النظام يتعامل مع الأمور ليس وفق نظرة سياسية بل وفق آلية كسب الوقت وإنهاك الخصوم على حسب الحل الوطني".

إلى ذلك، اعرب الناصر عن اعتقاده بأنَّ "هذه السياسة واستمرارها سيعمق الأزمة الداخلية، وخصوصاً لجهة عسكرة الثورة واستخدام العنف المضاد الذي تتسع رقعته كل يوم كرد فعل مباشر على ممارسات النظام، وهي حالة تنذر ليس فقط باستمرار الأزمة بل أيضاً بخلق واقع مدمر لا تمكن السيطرة عليه، كما أن ذلك يفتح المجال أمام تدخل خارجي مستقبلي على طريقة الحماية الدولية أو الحظر الجوي، ويضع سوريا تماماً في الصورة الليبية رغم اختلاف بعض التفاصيل الجزئية"، ورأى أنَّه "على النظام أن يبادر فوراً ومن دون تلكؤ إلى تنفيذ المطالب الشعبية، وهي بمعظمها مطالب جامعة الدول العربية نفسها، واعتماد الحل العربي لأنه يشكل ضماناً مقبولاً نسبياً من كل الأطراف الوطنية، على عكس التدويل والتدخل الخارجي الذي نشعر في هيئة التنسيق أنه قرار خطير لأنه يؤدي إلى تدمير المجتمع السوري وليس النظام فحسب".

وعن العلاقة مع معارضة الخارج، أوضح الناصر: "يوجد في سوريا الآن إطاران واسعان للمعارضة، الأول في الداخل متمثلاً بهيئة التنسيق التي تضم معظم الأحزاب والأطر والشخصيات المعارضة من مختلف أطياف المجتمع السوري، والثاني تجمعٌ آخر يضم معظم القوى المعارضة في الخارج وخصوصاً "التيار الإسلامي" وبعض الشخصيات الليبرالية وله بعض الامتدادات في الداخل. وهذان الإطاران يحملان رؤية واحدة في جوهرها وهي تغيير النظام وبناء نظام جديد. إلا أن هناك اختلافاً حول بعض المسائل، خصوصاً تلك التي تتعلق بالتدخل الخارجي"، وأضاف: "بالنسبة لهيئة التنسيق، فنعتقد أن التدخل العسكري مهما كانت شكلياته فهو من المحرمات الوطنية ولا يفيد الثورة بل يُخسرُها بتحويلها من ثورة التغيير الديمقراطي إلى مجرد ثورة إسقاط نظام. كما ترى هيئة التنسيق أن

استخدام السلاح لا يفيد الثورة بل يفيد خصومها وخصوصاً النظام، لأن العنف المضاد يسمح له بمزيد من العنف ويبرر سلوكه القمعي بالأساس، على الرغم من أننا ندرك أن النظام يتحمل المسؤولية الأولى عن خلق الظروف المؤهلة لاستخدام العنف والتدخل الأجنبي".

ولفت الناصر الإنتباه إلى الدعوة التي أطلقتها الهيئة حول "ضرورة وحدة المعارضة أو التنسيق بين أركانها وأطرها على قاعدة برنامج وطني واضح يقوم على التغيير الشامل لكل مرتكزات النظام ورموزه وعلى رفض التدخل العسكري وكل ما يدفع إليه ويستدعيه بأي صورة كان هذا التدخل ومن أي طرف كان"، مشدداً في الوقت نفسه على أنَّه "لا يحق لأي طرف أن يدّعي أنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري، لأنَّ هذا يتعارض مع المنطق الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله وينسف فكرة الإحتكام إلى صندوق الإقتراع ليكون وحده المعبر عن تطلعات الشعب".

صعوبة الخطوة التالية للجامعة العربية حيال سوريا

فرانس 24 (2.11.2011)

استبقت دمشق اجتماع وزراء الخارجية العرب اليوم الأربعاء في القاهرة بانفرادها بإعلان التوصل إلى اتفاق مع الجامعة العربية لكن من دون علم الجامعة. عبد الوهاب بدرخان (نص)

وتردد أنها وافقت على الاتفاق المقترح بعد تعديلات أدخلتها عليه، ولا يبدو أنها ناقشتها مع اللجنة الوزارية العربية، ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق من جانب واحد.

لذلك لف الشك والغموض هذا التطور لكنه يبرهن على أن النظام السوري يريد على الأقل إحداث شرخ في الموقف العربي والحؤول دون فتح أي ثغرة لتدويل الأزمة.

وكان المسعى العربي تركز على ثلاثة محاور هي وقف العنف وسحب الآليات العسكرية من المدن وانعقاد حوار بين ممثلين عن النظام والمعارضة في مقر الجامعة العربية في القاهرة. وبدت الصياغة محكمة فالشرطان الأولان ضروريان لبدء الحوار في أجواء ملائمة.

وقيل إن دمشق وافقت عليهما إلا أنها رفضت مبدأ الحوارفي الخارج. ويبدو أن التعديلات السورية أصرت على عقد الحوار في دمشق واشترطت ايضا وقف التحريض الإعلامي في الفضائيات العربية.

لكن حتى بالنسبة إلى وقف العنف وإزالة المظاهر المسلحة فإن الاتفاق المزعوم عليهما لم يقترن بأي إجراءات للمراقبة المحايدة والتدقيق في مصداقية الالتزام. بل ارتبط فقط بتعهدات النظام وهو ما لا يعتبر كافيا أو جديا.

في أي حال سيتبين في اجتماع القاهرة إذا كان هناك فعلا اتفاق وبالأخص إذا كان هذا الاتفاق يعطي المعارضة ضمانات كافية للمشاركة في الحوار.

أما الأصعب بالنسبة إلى الجامعة العربية فهو تحديد الخطوة التالية إذا لم يبدو المقترح السوري مجديا إذ أن جميع الأعضاء متفقون على رفض أي تدخل عسكري خارجي إلا أن العديد منهم يؤيد بقوة تبني مبدأ حماية المدنيين أو على الأقل التدخل الإنساني تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي حال تعذُر إقرار الاتفاق اليوم سيتعزز توجه بعض الأطراف العربية إلى الانفتاح أكثر على المعارضة لمساعدتها على تنظيم عملها باعتباره الخيار الوحيد المتاح.

البيت الابيض يجدد دعوته للاسد بالتنحي

وكالات (2.11.2011)

جددت الولايات المتحدة دعوتها للرئيس السوري بشار الاسد بالتنحي. وأكد جاي كارني السكرتير الصحفي للبيت الابيض امام الصحفيين يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني ان موقف واشنطن بهذا الصدد لم يتغير.

وفي تعليقه على التقارير الصحفية القائلة بأن دمشق وافقت على خطة المصالحة الوطنية التي وضعتها جامعة الدول العربية، قال كارني ان الولايات المتحدة على اطلاع بهذه الانباء، لكنها ليست قادرة على تأكيد أو نفي صحة تلك المعلومات. وأكد المسؤول الامريكي "لا يمكننا في المرحلة الراهنة اثبات صحة هذه المعلومات".

وأعلن كارني ان ادارة الرئيس باراك اوباما "ترحب بالجهود التي تبذلها الاسرة الدولية من أجل اقناع نظام الاسد بضرورة وقف أعمال العنف ضد المواطنين، ضد الشعب السوري". واضاف "حقيقة الاوضاع هي ان بشار الاسد – من وجهة نظرنا – زعيم فقد شرعيته ويجب عليه التنحي".

معارض سوري: ورقة اللجنة العربية كان يجب ان تشير الى المجلس الوطني كممثل للمعارضة السورية

روسيا اليوم (2.11.2011)

معارض سوري: ورقة اللجنة العربية كان يجب ان تشير الى المجلس الوطني كممثل للمعارضة السوريةقال أحمد حمودي المنسق العام لتنسيقية الثورة السورية في القاهرة لقناة "روسيا اليوم" ان ورقة اللجنة العربية بخصوص الازمة السورية تفتقد الى المعادلة المطلوبة كونها لم تضم طرفي النزاع اي النظام السوري والمعارضة الممثلة بالمجلس الوطني السوري.

واضاف حمودي ان للشارع السوري مطالب واضحة من الجامعة العربية وهي تجميد عضوية سورية لديها والاعتراف بالمجلس الوطني كممثل شرعي للشعب السوري وحماية المدنيين تحت غطاء عربي.

وقال حمودي في حال تخلي الدول العربية عن مسؤوليتها تجاه الشعب السوري فان الشعب سيضطر الى اللجوء للمجتمع الدولي لاجل الضغط على النظام.

النائب اللبناني أكرم شهيب: السوريون المختطفون من عائلة "الجاسم"... قُتلوا

الرأي الكويتية (2.11.2011)

غداة اجتماع لجنة الدفاع البرلمانية التي ناقشت ملف خطف معارضين سوريين ولا سيما الإخوة الجاسم وشبلي العيسمي، كشفت تقارير في بيروت أن النائب أكرم شهيب (من كتلة النائب وليد جنبلاط) أبلغ إلى المجتمعين وبينهم وزير الداخلية مروان شربل أن معلوماته تفيد "أن الثلاثة (الإخوة الجاسم) قتلوا بعد اجتيازهم الحدود (اللبنانية إلى سورية)"، آملاً في "ألا يكون مصير العيسمي مثل مصير الثلاثة".

وقال شهيّب "إن السفير السوري في واشنطن (عماد مصطفى) طلب من العيسمي قبيل عودته إلى لبنان (إلى عاليه التي خُطف منها في مايو الماضي) كتابة رسالة اعتذار إلى القيادة السورية، وألا يتدخل في الشأن السوري، وأن يعود إلى سورية ولا يغادرها فرفض العيسمي ذلك".

كما أشارت معلومات إلى أن النائب عمار حوري (من كتلة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري) تحدث في اجتماع لجنة الدفاع عن "قوى محلية أخذت في الأسبوعين الماضيين بصمات العمال السوريين في مناطق في الضاحية الجنوبية والشويفات والمتن".

خبير روسي: سورية تحول دون تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

روسيا اليوم (2.11.2011)

تعقيباً على إعلان دمشق موافقتها على الورقة العربية لحل الأزمة السورية الداخلية صرح ياروسلاف فولكوف الباحث في شؤون الشرق الأوسط من أكاديمية العلوم العسكرية في حديث لقناة "روسيا اليوم" ان الجانب السوري قد يطالب ببعض التعديلات فيها.

كما رأى المحلل الروسي ان سورية ستطلب ضمانات من الجامعة العربية بألاّ تلجأ المعارضة للسلاح لاستهداف الجيش والشرطة، وتحديد الجهة التي ستستضيف حواراً يجمع بين النظام الرسمي والمعارضة السوريتين.

وأعرب فولكوف في لقاء مع قناة "روسيا اليوم" عن أمله بأن تثمر الجهود العربية وتجاوب الأطراف السورية معها في حل الأزمة التي تشهدها البلاد، وأيّد إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان موسكو لا تدعم الأنظمة بل تدعم القانون الدولي.

كما تناول الموقف التركي المتشدد إزاء دمشق معتبراً ان هذا الموقف لن يسهم بحل الأزمة بين النظام والمعارضة. واعتبر ياروسلاف فولكوف ان سورية تحول دون تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

خبير سوري: زرع الألغام لن يحل مشكل التهريب بين سورية ولبنان

وكالات (2.11.2011)

خبير سوري: زرع الألغام لن يحل مشكل التهريب بين سورية ولبنانقال محمود مرعي رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في حديث لقناة "روسيا اليوم" إن زرع الألغام على الحدود السورية اللبنانية الشمالية لن ينهي مشكلة التهريب نظرا لخصوصية المنطقة ، حيث ان تجار السلاح سواء كانوا سوريين او لبنانيين يعرفون تضاريس المنطقة جيدا ويستطيعون التهريب حتى في حال وجود الغام.

وأشار إلى وجود أطراف في لبنان تسعى إلى ترسيم الحدود بين البلدين بصفة دقيقة إلا أنه استبعد حدوث ذلك في الظرف الحالي لوجود اراض لبنانية وسورية محتلة من قبل اسرائيل وبالتالي فان الاولية تأتي لتحرير الاراضي المحتلة ومن ثم الترسيم.

خبير روسي: روسيا ستصر على عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري

وكالات (2.11.2011)

قال ألكسندر سيليفانوف المحلل السياسي والخبير في الشؤون السياسية الدولية ان روسيا ستبذل كل ما في وسعها من خلال استغلال نفوذها الدبلوماسي للتوصل الى اتفاق بخصوص الأزمة السورية وستصر روسيا على تنفيذ القانون الدولي من خلال عدم التدخل في الشأن الداخلي السوري.

واضاف الخبير ان تطور الاحداث في سورية يدل على ان التوصل الى اتفاق هو امر وارد خلافا للسيناريو الليبي، خصوصا بعد اشارة الرئيس بشار الاسد الى استعداده لتقديم تنازلات في اطار ورقة اللجنة العربية.

ذي غارديان: الأسد هو التالي

الجزيرة نت (2.11.2011)

وصفت صحيفة ذي غارديان البريطانية الرئيس السوري بشار الأسد بأنه أستاذ التأجيل والتحايل وخداع النفس في وقت تتزايد فيه العزلة المفروضة على نظامه، وأوضحت في افتتاحيتها أن الأسد يحاول تأجيل ما يعتبر أمرا محتوما، بإشعال حرب أهلية عندما يشعر بدنو نهايته، وأنه يعرف أنه التالي في السقوط.

وقالت ذي غارديان إنه وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على اندلاع الثورة الشعبية السورية ضد نظام الأسد، فإن أمورا كثيرة تغيرت على الأرض، ومن أبرزها أن جيشا للثورة قد يكون في تركية هو "جيش سورية الحرة"، يقول بدوره إن لديه مقاتلين داخل الأراضي السورية.

ولعل أبرز كتائب ذلك الجيش السوري الجديد هي كتيبة خالد بن الوليد في حمص والتي تتكون من عدة مئات من المقاتلين من الضباط والجنود الذين انشقوا عن جيش الأسد، والذين يقومون بحماية المتظاهرين السوريين السلميين، ويدافعون عن المحتجين عند تعرضهم لهجمات من جانب قوات الأسد، إضافة إلى قيامهم بنصب كمائن لأرتال جيش الأسد التي تهاجم المدن السورية المسالمة.

وأشارت الصحيفة إلى مطالبة المحتجين السوريين الثائرين ضد الأسد حلف شمال الأطلسي (ناتو) بحماية جوية دولية، في ظل انزلاق البلاد أسبوعاً بعد آخر نحو حرب أهلية محققة.

وقالت ذي غارديان إن الأسد -كغيرة من الطغاة في آخر أيامهم- يعتمد أسلوب التحايل وخداع النفس وإنكار الحقائق على أرض الواقع، مشيرة إلى مقابلة له مع صحيفة صنداي تلغراف، والتي هدد من خلالها بزلزلة المنطقة وإشعالها.

وأوضحت الصحيفة أن الأسد خسر حلفاء الأمس بدءاً بتركية ثم السعودية، إلى أن خسر الآن جامعة الدول العربية برمتها، إضافة إلى أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تستعد لحزم حقائبها ومغادرة دمشق، وربما تنتقل بمكاتبها إلى تركية والأردن وقطر.

وقالت ذي غارديان إن سقوط نظام الأسد يعني أيضا فقدان حزب الله اللبناني شريان الدعم العسكري الحيوي الذي يتلقاه من إيران عبر سورية.

وأما صعود السنّة الذين يشكلون الغالبية في سورية إلى سدة الحكم في البلاد في مرحلة ما بعد الأسد -والقول للصحيفة- فذلك يعني اهتزاز الأوضاع في كل من العراق ولبنان وإيران، مشيرة إلى بدء مطالبات بعض الأقاليم ذات الغالبية السنية في العراق بالانفصال عن الحكومة الشيعية المركزية في بغداد، وتشكيل أقاليم خاصة بها ذات حكم ذاتي أسوة بإقليم كردستان العراق.

وفي حين اتهمت الصحيفة الأسد بالمبالغة عندما هدد بأن أي تدخل غربي في سورية، يعني إيجاد "عشر أفغانستانات" أخرى، قالت إن سقوط نظام الأسد يعني خسارة إيران مركز نفوذها في المنطقة برمتها.

وقالت الصحيفة إن الأسد يعلم أنه التالي في السقوط، ولذلك فهو يحاول أن يلعب بكل الأوراق الممكنة، وخاصة الطائفية منها، وإنه يحاول التحايل وتأجيل ما هو محتوم وواقع لا محالة ممثلا بسقوط نظامه، وخاصة في ظل ما وصفتها بتداعيات لسعات العقوبات الاقتصادية.

واختتمت ذي غارديان بالقول إنه لا بديل عن الحرب الأهلية في سورية، وإن تلك الحرب لن تكون من خلال تدخل الناتو، ولكن شرارتها تنطلق عندما يشعر الأسد أنه انتهى، وعندما يشعر أن أمله في النجاة والبقاء لا يتأتى سوى بموافقته على حكومة انتقالية وانتخابات حرة في البلاد.

من جانبها أشارت صحيفة ذي وول ستريت جورنال إلى مطالبة الشعب السوري الثائر المجتمع الدولي بحماية المدنيين الذين يتعرضون للقتل على أيدي نظام الأسد في سورية، داعيا إلى حماية على شكل مراقبين إنسانيين أو قوات حفظ سلام في البلاد.

كما أشارت إلى تجاهل الأسد للضغوط الدولية وإلى تحذيره بزلزلة المنطقة وإحراقها برمتها في حال أي تدخل عسكري غربي لإسقاط نظامه.

هيغ: بريطانيا لا تزال تعتقد بأن الرئيس الأسد يجب أن يتنحى

كونا (2.11.2011)

أعرب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ عن تقديره للجهود التي تبذلها الجامعة العربية لوقف العنف في سوريا، وقال: "ان الجامعة العربية قدمت خطة واضحة لمعالجة الوضع في سوريا، ومن الاهمية بمكان أن يتم تنفيذ هذه الخطة بسرعة وبشكل كامل".

هيغ عقب إعلان الجامعة العربية أن الحكومة السورية وافقت على خطة لمعالجة الوضع في سوريا، أكد في بيان أن "الاجراء المتخذ يجب أن يكون قابلا للتنفيذ بشكل دائم" مشدداً على أن "وقف العنف والقمع، هو الخطوة الأولى، ومن دونها، فإن جميع التدابير الأخرى لا معنى لها".

وختم هيغ بيانه بالقول: "إن المملكة المتحدة لا تزال تعتقد بأن الرئيس السوري بشار الاسد يجب أن يتنحى ويفسح المجال للشعب لتحقيق تطلعاته ونيل مزيد من الحرية والكرامة والوصول إلى نظام سياسي أكثر إنفتاحاً".

باحث أمريكي: واشنطن تريد حلا داخليا للوضع في سورية وليس حلا خارجيا

روسيا اليوم (2.11.2011)

قال ستيرلينغ جينسين الباحث الاستراتيجي في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني الأمريكية في حديث لقناة "روسيا اليوم" من واشنطن إن موقف الإدارة الأمريكية بشأن الوضع في سورية يعتمد على الظروف داخل البلد والمصالح الأمريكية في المنطقة، فإذا نفذ الاتفاق مع الجامعة العربية فإن ذلك سيؤثر على الموقف الأمريكي بالتأكيد.

وأشار إلى أن السفارة الأمريكية ما زالت تعمل في دمشق، وذلك دليل على أن واشنطن تريد حلا داخليا للوضع في سورية وليس حلا خارجيا.

مصادر عربية تستبعد تجميد عضوية سوريا بالجامعة العربية

أ ش أ (2.11.2011)

أكدت مصادر دبلوماسية عربية أن تعليق أو تجميد عضوية سوريا فى جامعة الدول العربية خلال الاجتماع غير العادى لمجلس الجامعة على المستوى الوزارى المقرر عقده فى وقت لاحق، اليوم الأربعاء، أمر غير وارد.

وقالت هذه المصادر إن اجتماع اليوم سيركز بالأساس على بحث الرد السورى على "خارطة الطريق العربية"، التى قدمتها اللجنة الوزارية العربية المعنية بالأزمة السورية للجانب السورى خلال اجتماعها بالدوحة الأحد الماضى والتى تتضمن وقف العنف وسحب الآليات والدبابات من الشوارع والإفراج عن المعتقلين والدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى للحوار يجمع النظام والمعارضة تحت رعاية الجامعة العربية للتوصل إلى حل سلمى للأزمة.

وأشارت المصادر إلى أن الاجتماع سيناقش كذلك الاتصالات التى قامت بها اللجنة مع القيادة السورية ونتائج زيارتها لدمشق وتقييم النتائج المترتبة على هذه الاتصالات بهدف استيضاح الموقف على الأرض والاسترشاد بذلك فيما يمكن اتخاذه من قرارات.

وأوضحت المصادر أن فكرة التجميد أو التعليق غير واردة بالنسبة للتعامل مع الأزمة السورية وذلك لعدة اعتبارات يأتى فى مقدمتها عدم وجود سيناريو لما بعد التجميد، خاصة أنه لايمكن بأى حال من الأحوال تكرار النموذج الليبى فى سوريا.

التلغراف: حماة مدينة الخوف والأشباح

وكالات (2.11.2011)

أبرزت الصحيفة البريطانية عنواناً في الشأن السوري يقول تقريراً لمراسلها أندرو جيليغان، بعنوان: سورية: داخل حماة.. مدينة الخوف والأشباح.. في إشارة إلى المدينة السورية التي كانت تحت سيطرة المعارضة قبل أن يفرض النظام سطوته عليها بالقوة.

وذكرت الصحيفة: تنتشر على الأرصفة وفي الميادين المتاريس العسكرية والنقاط الأمنية المحاطة بأكياس الرمال، وكلما تمر في شارع ما، يتتبعك الجنود المدججين بأسلحتهم.. وفي مكان ما أعلى التل هناك، فوق قلعة قديمة تعود للعهد البيزنطي، اتخذ قناصة النظام أماكنهم، بما يمكنهم من إطلاق النار على كل من يمر في الشوارع من تحتهم.

وبعدما كانت حماة إحدى أولى نقاط انطلاق شرارة الاحتجاجات في سورية، أصبحت الآن مدينة الخوف والأشباح.. فطوال ستة أسابيع، كانت المدينة مسرحاً لتحركات المعارضة، ولكن النظام أرسل قواته إلى هناك، وبعدها تم إغلاق جميع الطرقات، وقطع كافة خطوط الاتصالات، كما قُطعت عنها خدمات الانترنت، وحُرم أهلها من التيار الكهربائي، حتى إمدادات الغذاء الرئيسية توقفت عن المدينة.

خبير روسي: سورية تحول دون تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

روسيا اليوم (2.11.2011)

تعقيباً على إعلان دمشق موافقتها على الورقة العربية لحل الأزمة السورية الداخلية صرح ياروسلاف فولكوف الباحث في شؤون الشرق الأوسط من أكاديمية العلوم العسكرية في حديث لقناة "روسيا اليوم" ان الجانب السوري قد يطالب ببعض التعديلات فيها.

كما رأى المحلل الروسي ان سورية ستطلب ضمانات من الجامعة العربية بألاّ تلجأ المعارضة للسلاح لاستهداف الجيش والشرطة، وتحديد الجهة التي ستستضيف حواراً يجمع بين النظام الرسمي والمعارضة السوريتين.

وأعرب فولكوف في لقاء مع قناة "روسيا اليوم" عن أمله بأن تثمر الجهود العربية وتجاوب الأطراف السورية معها في حل الأزمة التي تشهدها البلاد، وأيّد إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ان موسكو لا تدعم الأنظمة بل تدعم القانون الدولي.

كما تناول الموقف التركي المتشدد إزاء دمشق معتبراً ان هذا الموقف لن يسهم بحل الأزمة بين النظام والمعارضة. واعتبر ياروسلاف فولكوف ان سورية تحول دون تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لبنان: «14 آذار» تدعو الحكومة للتوقف فورا عن دعم نظام الأسد

الشرق الأوسط (2.11.2011)

شهدت الجلسة التشريعية التي عقدها البرلمان اللبناني، أمس، سجالات نيابية حادة، على خلفية مسألة خطف معارضين سوريين من لبنان «بسيارات رسمية»، على حد قول النائب أكرم شهيب، عضو كتلة «جبهة النضال الوطني» التي يرأسها النائب وليد جنبلاط، في وقت دعت فيه المعارضة اللبنانية حكومة نجيب ميقاتي إلى التوقف «فورا» عن دعم النظام السوري، «كي لا يصبح لبنان خارج الشرعية العربية».

وشدد شهيب خلال مداخلته على أنه «ليست هناك أشباح أو صحون طائرة، إنما هناك خاطف»، مشيرا إلى أن «المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي، مسؤول عن قوله (على خلفية إشارته سابقا إلى تورط السفارة السورية في خطف معارضين سوريين من لبنان)». وأوضح: «إننا نعرف أن هذا الملف جمد في القضاء العسكري منذ أشهر»، لافتا إلى أن «جواب القضاء ليس مقنعا، ونحن نريد أجوبة واضحة ولا نرضى بأنصاف أجوبة».

وفي الإطار عينه، سأل النائب مروان حمادة: «عندما يعتدى على طلاب (على خلفية إشكال جامعي وقع أول من أمس بين طلاب مناصرين للمستقبل، وآخرين مناصرين لحزب الله وحركة أمل)، ويُخطف مواطنون.. ماذا يبقى من شهامة وكرامة بلبنان؟ وعندما يمنع القضاءان: اللبناني والدولي، من اعتقال متهمين بجريمة اغتيال الحريري.. ماذا يبقى من حرمة للدولة بلبنان؟»، الأمر الذي استدعى ردا من نائب حزب الله، حسن فضل الله، الذي طالب الأجهزة الأمنية بـ«التحقيق في الإشكال الجامعي والدخول إلى المربع الأمني في قريطم (منزل عائلة الحريري)»، نافيا «وجود مربعات أمنية في الضاحية بعدما دمرتها إسرائيل في عام 2006».

وكان لوزير الداخلية والبلديات، مروان شربل، رد على موضوع خطف المعارضين، فأشار إلى أن «وزارة الداخلية تتابع الموضوع، باعتبار أن الملفات الأمنية تعالج من خلال الأجهزة الأمنية المختصة، وليس من خلال الأخبار والشائعات».

وكانت الأمانة العامة لقوى «14 آذار» قد دعت إلى «التوقف الفوري عن دعم النظام السوري»، معتبرة أن «المخاطر الأمنية تزداد» في لبنان مع «المنعطف الذي تدخله أزمة النظام السوري». وجاء في بيان صادر عن «14 آذار»، وأبرز أركانها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، بعد اجتماعها الأسبوعي، أمس، «تزامنا مع المنعطف الذي تدخله أزمة النظام السوري، تزداد المخاطر الأمنية في لبنان ويتعرض الاستقرار للاهتزاز». وطالب البيان «الحكومة بالتوقف الفوري عن دعم النظام السوري، خصوصا في المجال الدبلوماسي، كي لا يجد لبنان نفسه خارج الشرعية العربية».

وتوقف في هذا الإطار عند «الخروق المتمادية للحدود اللبنانية شرقا وشمالا» من القوات السورية، و«عمليات الخطف والملاحقة والإخفاء والقمع، من جانب المخابرات السورية وسفارتها في بيروت، ومتفرعاتها من الميليشيات»، للمواطنين السوريين على الأراضي اللبنانية، واصفا هذه التطورات بـ«الخطيرة». وأضاف أن «قوى 14 آذار، التي ترفض هذه الاستباحة الشاملة لسيادة لبنان ودستوره وحقوق الإنسان والحريات، تحمل حكومة النظام

السوري - حزب الله والأجهزة الرسمية - المسؤولية عن كل ذلك». كما أشار إلى أن هذه القوى «ستضع المجتمعين العربي والدولي في صورة ما يتعرض له لبنان من استهدافات، باعتبار أن أمن لبنان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي للعرب ومن الأمن الإقليمي والدولي».

إلى ذلك، تخلل الجلسة النيابية سجال آخر بين رئيس كتلة المستقبل، النائب فؤاد السنيورة، والنائب إبراهيم كنعان، عضو كتلة النائب ميشال عون، بسبب إصرار الثاني على طرح سلسلة الرتب والرواتب للعسكريين على التصويت، ومعارضة السنيورة، انتهى بنيل المشروع الأكثرية خلال طرحه على التصويت. كما أقر البرلمان مشروع القانون المقدم من عون، والمتعلق بتسوية أوضاع اللاجئين اللبنانيين إلى إسرائيل، منذ تحرير جنوب لبنان في عام 2000.

وقال النائب كنعان لـ«الشرق الأوسط»: «إن إقرار هذا المشروع هو بمثابة عدالة متأخرة، وإقراره متأخرا أفضل من عدم حصوله بالمرة»، مذكرا بأن «هؤلاء اللبنانيين لجأوا إلى الأراضي المحتلة في ظروف معروفة، وبسبب إهمال الدولة لهم خلال عقود طويلة».

وبينما لا يوجد أي إحصاء رسمي معلن لعدد اللبنانيين الموجودين حاليا في إسرائيل، فإن عددهم يقدر بنحو 2500 شخص، وبينهم نساء وشيوخ وأطفال. وكان نحو 7500 شخص فروا إلى إسرائيل خوفا من التعرض لهم في لبنان بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في عام 2000، عاد قسم منهم إلى لبنان وصدرت أحكام بحقهم، بينما انتقل آخرون للإقامة في بلد آخر.

وذكر كنعان أن القانون «يميز بين ميليشيا جيش لبنان الجنوبي الذين يخضعون للقانون اللبناني في ما خص التعامل مع إسرائيل، وبين أفراد أسرهم الذين لم تنظر الدولة إليهم ولم تعمل طيلة 11 عاما على استردادهم إلى لبنان»، موضحا أن «ما قمنا به أمس هو بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح، ويبقى أن يستكمل القانون بمراسيم تطبيقية تصدر عن الحكومة خلال سنة من صدوره في الجريدة الرسمية، بما يفسح المجال لعودتهم».

الترياق العربي .. عبدالله إسكندر

الحياة (2.11.2011)

هل يمكن ان نتوقع ان يصدر اليوم الترياق لبدء حل سلمي للازمة السورية، من القاهرة، في الاجتماع الوزاري العربي؟ قد يكون من السذاجة الاعتقاد بأن مجرد موافقة الحكم السوري على اجراءات تقنية سينهي المواجهة. فهذه الاجراءت، مثل سحب الآليات العسكرية من الشوارع، قد ترضي المجلس الوزاري العربي، كما اعلن الامين العام للجامعة نبيل العربي. وقد تكون مخرجاً لمأزق بعض العرب المتحمسين الذين سيدافعون عن التجاوب السوري مع الورقة العربية.

لكن، في اي من الاحوال، لا يعني سحب الآليات، مساراً جديداً في الأزمة يتيح بدء الحل السياسي السلمي. حتى الحوار مع المعارضة، ولو في القاهرة، لن يكون عنواناً لهذا المسار الجديد ما لم يتحدد مضمونه. وقبل الحوار، يجدر التساؤل عن اي معارضة يجري الحديث. وهل هي تلك التي برزت في داخل سورية تحت رقابة الحكم، إن لم يكن بتحريض منه؟ ام انها ستكون تلك المعبرة عن الحركة الاحتجاجية ومطالبها؟ وفي هذه الحال، أليست المقدمات في حركة الوفد الوزاري العربي، من القاهرة الى دمشق مروراً بالدوحة، لا تزال تستثني ممثلي الحركة الاحتجاجية؟

لكن الأكيد في كل هذه اللوحة المعقدة هو استحالة العودة الى ما قبل اندلاع الحركة الاحتجاجية، بغض النظر عما سيصدر عن الاجتماع الوزاري العربي والتعامل الرسمي السوري معه. لا بل لا معنى لأي حوار ما لم يتركز على تنظيم كيفية عدم العودة الى الوضع السابق، بما يعنيه من بحث في تغيير سياسي عميق يطول كل مؤسسات الحكم.

لم يعد خافياً ان التركيبة الرسمية لهذا الحكم حول حزب البعث والجبهة الوطنية والمؤسسات البرلمانية والتنفيذية المعينة عملياً الخ... ليست هي التركيبة الفعلية الحاكمة. فالحكم السوري بات خلاصة توافق مصالح سياسية ومالية وامنية، ووظيفته انتقلت من ادارة شؤون البلاد الى ادارة هذه المصالح، بما في ذلك اللجوء الى القوة العسكرية، كما يحصل حالياً.

وما أعلن رسمياً من اصلاحات لم تخرج عن نطاق هذه الوظيفة، وتالياً يعبر عن رغبة في إدامة هذا النوع من الحكم، وليس الدخول في مرحلة التغيير من ادارة مصالح تركيبة في السلطة الى ادارة شؤون البلد، بكل فئاته. او على الاقل،

هذا ما تمكن ملاحظته حتى الآن، من مجمل لجان الدرس الرسمية المشكّلة في اطار الاصلاحات المعلنة، او من طبيعة التحفظات الرسمية عن معنى التدخل في الشؤون السورية، بما فيها الوساطات العربية.

وفي هذا المعنى، اي حوار لا يتركز على تغيير طبيعة وظيفة السلطة لا يلبي مطالب الحركة الاحتجاجية، وفي مقدمها القناعة التامة بأن الحل الامني فاشل بغض النظر عن ادواته، سواء آليات عسكرية او قوات خاصة راجلة او شبيحة. وهذا يعني عملياً ان اي مهلة يطلبها الحكم، مهما طالت، لن تكون كافية للقضاء على اسطورة «المجموعات المسلحة». وتالياً، يبقى الاصرار على ابقاء الأمن السياسي في الشارع تعبيراً عن رفض اي بحث جدي في التغيير المطلوب.

لقد جرى التهديد بزلزال في حال التعرض للحكم، في دمشق. لكن اي زلزال سيكون اشد وطأة وخراباً من سقوط عشرات الضحايا يومياً، منذ زهاء ثمانية شهور، اضافة الى آلاف المفقودين والمعتقلين؟ واذا كان معنى الزلزال يشمل كل مواطني سورية، فتفاديه يكون باستجابة اصوات هؤلاء المواطنين الداعين الى حكم جديد يدير شؤون كل بلدهم.

مراقبون عرب إلى سورية .. حسان حيدر

الحياة (2.11.2011)

قد لا يتأخر أعضاء لجنة الجامعة حول سورية، ومعهم سائر أعضاء المجلس الوزاري العربي، في التأكد مما يعرفونه سلفاً، وهو أن أي جواب يقدمه نظام دمشق على اقتراحاتهم سيكون هدفه كسب الوقت وإظهار انه لا يتخذ موقفاً سلبياً من المسعى العربي، ثم إغراق الوزراء العرب عندما يأتي دور التنفيذ في تفاصيل الجُمَل والكلمات والاماكن والتواريخ، في انتظار أن ييأسوا ويديروا ظهورهم ويتركوا له حرية إكمال ما بدأه.

لكن في المقابل، صار لزاماً على الجامعة ان تتغلب على خجلها في معالجة الملف السوري المفتوح على احتمالات خطرة، وأن تستند الى كلام الأسد نفسه، الذي حذّر من زلزال وحريق في المنطقة ومن ظهور اكثر من افغانستان. وبما انه قصر تحذيره على مخاطر التدخل الغربي في بلاده، فهذا يعني ان امام العرب فرصة يجب اقتناصها لمجاراة مخاوفه، ومنعاً لاحتمال تقسيم المنطقة بأسرها. أي أن الدول العربية التي توافق بالتأكيد على تقويم الرئيس السوري لخطورة الوضع في بلاده، إنما تكون تدافع عن نفسها واستقرارها ومستقبلها اذا هي تدخلت في سورية.

وهناك سوابق عربية كثيرة في بذل المساعي الحميدة لوقف الاقتتال الداخلي في دول عربية ومنع تفتيتها او تقسيمها دويلات على حساب وحدة أراضيها، وهناك سوابق ايضاً في ارسال قوات أمن عربية ومراقبين عسكريين لهذا الغرض، مثلما حصل في لبنان في عام 1976. وإذا عدنا الى مقررات مجلس الجامعة العربية في القاهرة في 9 حزيران (يونيو) من ذلك العام، ثم قرارات قمة الرياض السداسية والقمة العربية الموسعة في 16 و 25 تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه، نجد ان التوصيف الوارد في تلك القرارات للوضع في لبنان ينطبق تماماً اليوم، وبعد 35 عاماً، على الوضع القائم في سورية، التي وافقت في القمة اياها على دخول «قوات ردع عربية» الى لبنان، بعدما كان جيشها سبقها اليه لـ «وقف الحرب الاهلية» فصار طرفاً في مواجهاتها الدامية.

وها هو الجيش السوري يصل الى المأزق نفسه بعد اكثر من ثلاثة عقود، فإذا قبلنا بلا جدال ما يَرِدُ على لسان المسؤولين السوريين من ان جيشهم يواجه منذ ثمانية اشهر «عصابات مسلحة تسعى لنشر الفتنة الطائفية والتمهيد للتدخل الاجنبي» من دون ان يستطيع كف شرّها المتصاعد والقضاء عليها، مثلما يتبين من استمرار العمليات الحربية وسقوط القتلى والجرحى، وبعضهم على الهوية الطائفية، وتواصل الاعتقالات في شكل يومي، فهذا يعني ان الجيش السوري الذي يعاني من الانشقاقات المتزايدة، في حاجة الى اسناد في مهمته، وهو ما تستطيع الدول العربية توفيره بكل طيب خاطر، كي تقطع الطريق على تدخلات من خارج المنطقة.

وبصرف النظر عن نتائج اجتماع المجلس الوزاري العربي في القاهرة امس، والمحادثات التي اجراها وفد الجامعة في العاصمة السورية ثم في الدوحة قبل ايام حول «خريطة طريق» عربية لمعالجة الأزمة، لا بد من ان تبادر الجامعة الى خطوة متقدمة تكمل مسعاها، وأن ينتقل طرحها الى مستوى اعلى يدعو الى إرسال قوات مراقبة عربية الى سورية، تأكيداً للتضامن العربي وذوداً عن سيادة وسلامة اراضي بلد لم يتأخر يوماً في إثبات «عروبته»، وخصوصاً في لبنان.

وعملاً بالمثل العربي القائل «اقبل لجارك ما تقبله لنفسك»، فإن سورية التي دخلت لبنان لـ «وقف نزف الدماء» فيه، لا بد من ان توافق على دخول مراقبين عرب الى اراضيها، بعدما تأكد نظامها وأكد للجميع، ان «العصابات المسلحة» هي التي تقصف البيوت والمساجد وتهاجم المدنيين في حمص ودرعا واللاذقية وتنكّل بهم.

حوار... والدنيا بارود ونار؟ .. الياس الديري

النهار (2.11.2011)

إذا كان حمَلَة مفاتيح الأبواب والحنفيّات والأفواه لم يتمكّنوا حتى الآن من جمع كلمة "الشباب" وأخذ موافقتهم على "اللافتة" أو العنوان الذي سيرفع فوق طاولة الحوار، فسيكون من المستبعد جمع شمل المسؤولين والقياديين والجهابذة في المدى المنظور.

فالأخذ والردّ يدوران في الاجتماعات المغلقة، وحتى في الزجليّات التلفزيونيّة، حول "الصفة" التي ستعطى للقاء الحواري الجديد، أو المهمة التي سيدور النقاش في نطاقها.

أهُوَ الموقف من تمويل المحكمة الخاصة بلبنان، وما تستتبع هذه الخطوة من تفاصيل وتطوّرات وتصوّرات؟

أم تراه يكون سلاح "حزب الله" من ثقيل وخفيف وبين بين، مضافاً إلى قرار الحرب والسلم و... الدولة والدويلة؟

والموضوعان يتمتّعان بالكثير من عناصر الإثارة، فضلاً عن الانعكاسات السلبيّة، أو الايجابيّة، التي ترتبط مباشرة بالقرار او الاتفاق الذي سترسو عليه مناقشات طاولة الحوار.

دَعْ عنك لومي، ودَعْ عنك هذا كله، ولنلتفت بتأنٍّ وتمعُّن إلى ثورات الربيع العربي، والمتغيّرات التي لا تزال تزمجر كالأعاصير في المنطقة، وحيث لم تتّضح معالم الصورة بعد.

فعلامَ، إذاً، يكون التفاهم ويتمّ الاتفاق، ما دام كل شيء وارداً سواءً بالقرب من الحدود، أم أبعد منها بقليل وكثير.

لا جواب لدى هذا الرئيس أو ذاك.

ولا كلام لدى هذا القيادي أو ذيّاك الزعيم، أو هاتيك المرجعيّة.

ولا وضوح في الرؤية لدى الجميع تقريباً.

وإن يكن بعضهم يرجّح ربط هذا التردّد في التسمية بالرغبة في التريّث، وانتظار غودو العربي بصورة عامة، والسوري بصورة خاصة... ولكن من دون اللجوء إلى التصريح أو التلميح: حوار والدنيا من حولنا بارود ونار؟

وهذا يعني أن طبخة الحوار لا تزال أقرب إلى طبخة البحص، ريثما يتبلور الكثير من الأحداث والتطوّرات والثورات والأزمات، عربيّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

ومن باب الحرص على إبقاء الوضع اللبناني، الواقف دائماً على شوار، بعيداً من الهزّات والمواجهات. وخوفاً من أن تسارع هذه العاصمة أو تلك الجهة إلى اغتنام الفرصة ورمي صنارة اصطياد الفتنة في مياه عكرة.

أما عن التطوّرات السوريّة، والاتجاهات التي لم يحن أوان الدخول في ملكوتها وخوض غمارها على طاولة حوار أو شاشة ملوّنة، فقد تلقّى أكثر من مسؤول ومرجع نصائح بالجملة، تدعو للتروّي والتعامل بدقّة ومسؤوليّة مع ما يحصل على مرمى حجر من العاصمة الزجاجيّة.

على هذا الأساس، وفي ضوء هذه الوقائع، سيكون الكلام على الحوار كالكلام على الجن أو الخلّ الوفيّ.

مصلحة سوريا فوق الجميع .. ليث شبيلات

الجزيرة (2.11.2011)

إن الحلقة الأخطر في ما يجري من تغيرات في المنطقة العربية هي سوريا. في عام 1967 وفي لقاء جمع مغتربين عربا في بيتنا في السفارة الأردنية في واشنطن أطلعنا الأستاذ بول جريديني -العامل في أحد مراكز البحوث

الأميركية- على دراسة تخطط لتفتيت المنطقة العربية إلى كانتونات طائفية فضحكت ساخراً إذ كان ذلك في زمن عبد الناصر وعنفوان القومية العربية.

لذا أرجو أن يقرأ كلامي بتجرد يضع مصلحة سوريا فوق مصلحة أي طرف فيها، وكلامي لن يعجب النظام كما لن يعجب المطالبين بالحماية الأجنبية وكثيرا من المظلومين الذين بات الانتقام والثأر عندهم أهم من نتائج إلى أين تذهب سوريا.

لا أذكر أن أحداً غير الكاتب وبعض زملائه من داعمي سياسات سوريا العربية والخارجية في السنوات البضع عشرة السابقة والذين كانوا يحظون باحترام النظام لهم كان ينتقد علناً وفي قلب دمشق في محاضراته القمع الأمني والدوس على الحريات، وقبل ذلك خطيئة النظام في إرسال الجيش العربي السوري إلى حفر الباطن صفاً واحداً مع الأميركان الذين غضت إيران أيضاً الطرف عن غزوهم للعراق بدلاً من أن تصدق مع ثورتها ضد الشيطان الأكبر فتقف في خندق العراق المحارب للأميركان، كما كانوا ينتقدون المساهمة السورية والأردنية والعربية الأخرى في الحصار الأميركي بأيد عربية للعراق.

والنتيجة الماثلة أمام أعيننا اليوم: تفتت العراق العظيم -جناح المشرق العربي- إلى أقاليم على طريق دويلات. الأمر الذي يبدو أن سوريا تسير عن بعد نحوه بسبب من عناد ودايونوصورية نظام لم يستجب مبكراً لطلبات إصلاحية محقة بكل المقاييس وبسبب تصلب طلاب حرية هي حق مقدس لهم لكنها أصبحت اليوم مقرونة بثأر محق لكنه مدمر.

النظام في تونس ومصر سقطا أو هكذا يبدو على أفضل تقدير لكن الدولة التونسية والدولة المصرية لم تسقطا. ولا نستطيع أن نقول عن ليبيا نفس الشيء لأن في ليبيا لم تكن هنالك دولة ابتداء بل عصبة ملتفة حول قيادة انتهت، وإن لم يتم التصالح والتسامح والارتفاع فوق الثارات معها (مع العصبة) فإن الثورة لن يهنأ لها بال وسيتعثر بناء دولة مستقلة بل ستكون دولة مستندة للأجنبي الذي يحمي ويقوي الجديد على القديم بعد أن كان لمدة طويلة السند للقديم.

في تونس ومصر تفاجأ الغرب فوقف ضد الثورتين وتلقى من العالم ومن المجتمع الغربي كل نقد على دعمه للدكتاتوريات المستخذية لسياساته حتى فرض الشعب العربي فيهما إرادته. فبدأ يلهث وراء مصالحه لتأمين موقع قدم مع الجديد.

وبتحليل مستند إلى عبقرية مقدمة ابن خلدون لم يكن لأي من الرئيسين في مصر وتونس عصبة قبلية من دم أو قرابة سوى عصبة المنتفعين والمرتبطين بالصهيونية والغرب، وكانت عصبتهما الدعم الصهيوني والغربي فقط وهي عصبة ليس لها جذور لدى الشعب العربي العظيم في تونس ومصر وفي بلاد العرب كافة، بل هي عصبة تدفع بالشعب بكل تكويناته للالتفاف حول اجتثاثها مستعيداً وحدته القومية الوطنية بأرقى تجلياتها، وتجمع الشعب، كل الشعب، ضدها لغربتها عن أبناء البلد الواحد. فاضطر الغرب للالتحاق بنتائج وحدة الشعب المباركة ضد ظالميه في تونس ومصر محاولاً التعايش معها مخططاً للهيمنة عليها بإيقاع الفتن ليعود راكباً إن استطاع.

زد على ذلك أن في تونس ومصر قيض الله للشعب والدولة المؤسسة العسكرية (الجيش) لتبقى على الحياد طوعاً أو بجبر منطق الأحداث، مؤسسة قوية ألقي عليها حمل نقل دولة غير مفككة من نظام فاسد مستبد إلى حلم نظام جديد نأمل له أن يتحقق دونما انتكاسات.

وجاهل مغامر من يعتقد أن سوريا ليس فيها عصبة للنظام، وقد يكون كثير من هؤلاء كما نعلم مع التوق للحريات والتحرر من الفساد إلا أن الخطأ في إدارة الصراع سيدفع بهم للتعصب لعصبتهم إذا استشعروا أن الثورة لن تميز بينهم وبين غيرهم.

وبسبب من هذا التشدد من طرفين يطغى على أصوات الطرف الثالث الأكبر الذي هو مع الإصلاح الجذري بعيداً عن الأجنبي تسير سوريا لا قدر الله باتجاه كانتونات بسبب من ادعاء كل طرف أنه هو الذي يمثل سوريا مقصياً الآخر، ومع تأكيدنا على أخطاء بل وكثير من الخطيئات التي مارسها النظام ضد حرية شعبه وسماحه للفساد بالاستشراء على أعلى المستويات فيما سبق واندفاعه الحالي المرعب في الحل الأمني القمعي الذي يذكي الثارات والأحقاد، إلا أننا نكون عمياً سذجاً إذا قررنا أن الشعب كله له مصلحة فيما يجري. وأن الشعب برمته مع إسقاط النظام.

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود مؤسسة حيادية قوية قادرة على إبقاء الدولة وفرض الأمن والإدارة في مرحلة انتقالية مثل الجيش فإن من الجنون استمرار المسيرة نحو تدخل أجنبي لن ينجح بل ولا يرغب في إبقاء سوريا موحدة.

أنا لا أسعى لتبرئة أي طرف بل أحمل المسؤولية الأولى للنظام الذي لم يرض بالجلوس إلى معارضيه قبل بدء الانتفاضة وهم وطنيون قوميون بعلمانييهم ومتدينيهم نعرف كثيرا منهم وتجمعنا صداقة وثيقة بهم، صداقة مبنية على حلم الحرية للشعب العربي في كل مكان. وحتى بعد بدئها قبل أن ترتفع شعاراتها من إصلاح النظام إلى إسقاطه بسبب من "عبقريات" معالجات مسؤولي درعا ودعمهم بدلاً من محاسبتهم.

ومع انحيازنا إلى المطالب المحقة لشعب مظلوم مقهور إلا أننا لا يمكن أن نقبل بشعارات وتصرفات تدعو لتدخل الأجنبي مهما بلغت التضحيات. فهل نسينا تاريخ "تحررنا" من العثمانيين بمؤتمر باريس في فرنسا التي كافأت طلاب الحرية والاستقلال باحتلال سوريا وقتل الشهيد يوسف العظمة ورفاقه وبرفس قبر صلاح الدين برجل غورو وقوله ها قد عدنا يا صلاح الدين.

إنها فرنسا التي سامت الجزائر خسفاً وما زالت ترفض تقديم اعتذار للجزائريين على استعمار استيطاني لمدة مائة وثلاثين سنة وعلى ذبح مليون شهيد. يعيبون على العرب عدم مساندتهم وكأن الشعب العربي في كل مكان حاله ليس كحالهم وأنه يملك أمره ويأمر حكوماته بالانحياز لدعم حريات هي دائسة عليها حيث كانت.

إن إنقاذ الدولة السورية وشعبها العروبي العظيم لن يكون إلا بحل يحفظ مصالح الجميع ويحتاج إلى تنازلات تثبت وطنية المتنازل، تنازلات من النظام الذي يجب أن يوقف الحل الأمني ويفرج عن المعتقلين ويقدم الفاسدين وكل من بطش بالناس للمحاكمة ويبدأ جدياً بالعمل على نقل مركز القرار إلى الشعب من خلال صناديق الاقتراع، وكذلك تنازلات من الشعب الجريح العظيم الذي ضحى ويضحي ليتعالى فوق جراحاته وثاراته من أجل المحافظة على سوريا.

وإلا فالحرية المنشودة لن تتحقق في ظل دولة مستقلة بل في ظل ما يشبه الانتداب الأجنبي الذي يفرح الناس مؤقتاً إن نجح بحريات شخصية ممسكاً بحرية القرار السياسي السيادي بيده "الحنون". ومن حق من لا يعرفني من أبناء الشعب الغالي المضحي الذي انفجر في وجه القمع والاستبداد ويتعجب من مناشدتي هذه التي أتوجه بها إليهم للمساهمة في جعل حق سوريا فوق أي حق لأي فريق كان أن يعلم بأن الاحترام الذي كنت (ولست أدري إذا ما زلت) أحظى به لدى النظام لم يكن نتيجة كثافة في الاتصالات بل بسبب مواقفي المناهضة للصهيونية والاستعمار والاحتلال الأجنبي.

فلم أزر أي مسؤوول رسمي طوال حياتي سوى الرئيس في 3 مارس/آذار الماضي لأرجوه التجاوب السريع مع موجة الحرية القادمة والتي سماها المنصف المرزوقي محقاً ثورة عربية وليست ثورات، وسوى مسؤول كبير آخر رغب بمقابلتي في اليوم التالي لمحاضرتي التي انتقدت فيها المظالم وقمع الحريات في 2 يوليو/تموز 2006 في مكتبة الأسد وطالبت الحكومة السورية بأن تصدق مع شعاراتها القومية بفتح المجال أمام لجنة من شخصيات عربية تحظى بإجماع احترام الوطن العربي تشير على النظام دون أن تصد بحجة أن هذا شأن داخلي قطري.

وكان اللقاء تجاوباً مع هذا المطلب الذي رأوا فيه حقاً لكنه لم ير النور بعد ذلك. بل إن زياراتي الأكثر كانت دائماً لأصدقاء معارضين وطنيين من الذين يرفضون أي نوع من أنواع الدعم الأجنبي. كما تجمعني منذ عام 1988 علاقات وثيقة بالمناضل الأستاذ هيثم المالح الذي تعودت زيارته وتناول الإفطار الشامي الشهي معه في مكتبه أو منزله والذي رجوته هاتفياً قبل رحلته الأخيرة ألا يخرج من سوريا وألا يفتح قنوات مع الأوروبيين وغيرهم فيحشرون أنفسهم من خلالها في الشأن السوري، وبقيت بعد ذلك أختلف معه وأرجوه والصادقين من إخوانه ألا يقابلوا الخطايا بخطايا فتح الباب للأجنبي.

إن من غير المقبول قول النظام إنه يمد يده إلى حوار المعارضين وإنهم هم الذين يرفضون. إن شرطهم كما كان شرطنا معشر شخصيات عربية حاولت في الشهرين الأولين التوسط لإجراء الحوار هو وقف الحل الأمني والتنكيل بالمتظاهرين السلميين والإفراج عن الموقوفين والمساجين.

فكل من يرضى بحوار في غياب هذه الشروط مطعون في شرعيته مرفوض من الجماهير السورية والعربية وسيخلي الساحة للمطالبين بالتدخل الأجنبي. وعظم الله الأجر في حرية تنتقل من تحت الدلف إلى تحت المزراب هذا إن بقيت الدولة ولم تتفتت.

فليصح النظام والمعارضون إلى مسؤولياتهم التاريخية في الحفاظ على الدولة ووحدتها وليقرؤوا جيداً رسالة نلسون مانديلا إلى الثوار العرب والتعلم من خبرته وخبرة جنوب أفريقيا في المساءلة والمصالحة التي قدمت مصلحة مستقبل

الدولة على ماضي الجراحات والثارات وتسببت في مشاركة الخصوم السابقين معاً في مواطنة بمواصفات جديدة أنتجت النهضة التي تفاخر بها جنوب أفريقيا.

هل الهدف إنقاذ الأسد؟ .. طارق الحميد

الشرق الأوسط (2.11.2011)

لا يملك المتابع للشأن السوري إلا أن يتساءل حول الهدف من المبادرة العربية المطروحة تجاه سوريا، فهل هي مبادرة من أجل إنقاذ نظام بشار الأسد، أم أنها للحفاظ على سوريا، وبالتالي حماية الشعب من آلة القتل الوحشية للنظام الأسدي؟

رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم أعلن عن موافقة النظام الأسدي على المبادرة العربية، لكن حديث الشيخ حمد نفسه مثير للقلق؛ فرئيس الوزراء القطري أعلن أن «الحكومة السورية وافقت» على الخطة العربية لوقف العنف، وإجراء مؤتمر حوار وطني مع كافة أطياف المعارضة، لكن دون أن يقول أين سينعقد هذا الحوار، خصوصا أن المبادرة كانت تنص على أن مقر الحوار هو القاهرة، فهل وافق النظام الأسدي على ذلك أم لا؟ وإذا لم يوافق فهذا يعني أنه قد تم تعديل المبادرة العربية، وهذه قصة أخرى، ومهمة، ويترتب عليها الكثير!

كما أن من اللافت أيضا بحديث الشيخ حمد بن جاسم بالمؤتمر الصحافي قوله إن «الاتفاق واضح ونحن سعداء بالوصول إليه، وسنكون أسعد بأن يطبق هذا الاتفاق فورا»، ثم استدرك مبررا بأن كلمة «فورا» ليست أمرا، بل من باب الأخوة!

وهذا ليس كل شيء، فالشيخ حمد يقول أيضا إن «المهم التزام الجانب السوري بتنفيذ هذا الاتفاق.. نتأمل ونتمنى أن يكون هناك التنفيذ الجدي سواء بالنسبة لـ(وقف) العنف والقتل أو (الإفراج عن) المعتقلين أو إخلاء المدن من أي مظاهر مسلحة فيها». والشيخ حمد بن جاسم نفسه خير من يعلم أن لا معنى في السياسة للغة «سنكون أسعد»، و«نتأمل ونتمنى» و«فورا ليست أمرا بل من باب الأخوة»، خصوصا مع نظام قتل قرابة 4 آلاف من أفراد شعبه، هذا عدا عشرات الآلاف من المعتقلين، وآلاف المفقودين، كما أن لغة الأماني هذه لا يمكن أن تكون ضمانة أمام نظام وصفه الشيخ حمد نفسه قبل أيام بأنه نظام لف ودوران، ويكفي التذكير هنا أنه بنفس اليوم الذي أعلن فيه الشيخ حمد بن جاسم موافقة نظام بشار الأسد على المبادرة العربية كان هناك 24 قتيلا من الشعب السوري على يد قوات النظام!

والإشكالية الأخرى بالمبادرة العربية أنها تمنح مهلة جديدة للنظام الأسدي، لكن دون أن تقول لنا ما الذي ستفعله الجامعة، مثلا، بحال لم يلتزم النظام، وهذا المتوقع. وبالطبع هناك أسئلة كثيرة حول المبادرة لم تجد من يجيب عنها، وربما لاحظ الجميع أن الشيخ حمد بن جاسم، والأمين العام للجامعة العربية، تجنبا الإجابة عن أسئلة الصحافيين، مما يوحي بأنهم غير قادرين أيضا على الإجابة عن تلك الأسئلة المستحقة، كما أن لغة «الأماني» التي تحدث بها الشيخ حمد تظهر بوضوح أن الجامعة غير واثقة من مصداقية النظام بسوريا، وبالتالي مصداقية التزامه بالمبادرة، وعليه فإن أحد الأسئلة المهمة التي على الجامعة العربية الإجابة عنها هو: هل الهدف من المبادرة العربية إنقاذ بشار الأسد، أم حماية الشعب السوري من آلة القتل؟

بشار: التنفيذ بلا لفّ ولا دوران ! .. علي حماده

النهار (2.11.2011)

بدا رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بصفته رئيس اللجنة العربية الخاصة بالازمة السورية شديد التحفّظ في حديثه عن التزام النظام في سوريا المبادرة العربية، بقوله انه سعيد بقبول النظام بالورقة العربية، ولكنه سيكون اكثر سعادة بأن يطبق الاتفاق فوراً. وزاد الشيخ حمد ان مجلس الجامعة سيعود للانعقاد في حال عدم التنفيذ. وكان في كلامه يشير ضمناً الى مسؤولية النظام الاولى في ما يحصل، وقد اصر على انتقاء عبارة "القتل" والتلفّظ بها مراراً وتكراراً كمن يشير بأصابع الاتهام الى النظام مباشرة.

في الاصل، ما مرّ يوم والتبست فيه صورة الوضع في سوريا في اذهان قادة المجتمع الدولي، فالقتل المنظّم معروف مصدره، والاعتقالات معروف من يقوم بها، وقصف المدن والقرى والاحياء معروفة الجهة المسؤولة عنها، وبالتالي

فإن ما تضمنته الورقة العربية من اشارة مبهمة بعض الشيء عن "العنف" انما كان يراد منه امرار المبادرة بسحب ذرائع من بين يدي بشار الاسد. هناك جلاد وهناك ضحية في سوريا، والصورة واضحة وضوح الشمس.

هكذا قبل النظام في سوريا بالمبادرة العربية، وهو يعرف انه اضعف من ان يرفض مبادرة عربية مع تجمع السحب فوق رأسه. ذلك ان ارض سوريا التي يحرقها يومياً تزحل من تحت قدميه، وهو غير قادر على حسم المعركة مع الشارع المنتفض في كل مكان على عكس ما حصل في الثمانينات من القرن الماضي. وبالتالي فإن استمرار القتل تحت مظلة روسيا والصين في الامم المتحدة دونه امكان مواصلة موسكو وبيجينغ التغطية على احدى اكبر المجازر السياسية الانسانية في السنوات الاخيرة.

والآن، ما هي عناصر الاتفاق الذي قبل به النظام في سوريا؟ يمكن تلخيص البنود في السياسة كما لخصتها زميلة لنا على موقعها على شبكة "تويتر"، كتبت ديما الخطيب: الخطة العربية لسوريا: اسحبي الجيش، اوقفي القتل، اطلقي سراح المعتقلين، تفاوضي مع المعارضة، اسمحي للمنظمات الانسانية والاعلام بالدخول والا سنجتمع من جديد"... هكذا يمكن تلخيص المبادرة العربية التي تتوجه شطر النظام".

أساس المشكلة "جمهورية حافظ الأسد". وما دام بشار الاسد لم يقتنع بأن جمهورية والده ماتت، وان عليه المسارعة الى اجراء مراسم الدفن في اسرع ما يمكن باعلانه التنحي واسقاط النظام، فإن الشعب السوري سيظل ثائراً، ومع الوقت سينتقل اكثر فأكثر الى حمل السلاح بشكل منظّم في مواجهة آلة القتل.

من هنا الى أين؟ اشترى النظام فسحة زمنية، وفي المقابل حققت الثورة السورية نقلة نوعية ومكسباً سياسياً جوهرياً تمثل باجبار النظام على الاعتراف بها كجهة مفاوضة، والشارع سيكون اكثر تصميماً على مواصلة الثورة بعدما بدأ النظام يترنح. انما لا سبيل امام بشار الاسد سوى التنفيذ بلا لفّ ولا دوران، كما قال الشيخ حمد بن جاسم.

سوريا والحل العربي: (امتحانات لأربعة أطراف) .. رفيق خوري

الأنوار (2.11.2011)

ليس أهم من الاتفاق بين دمشق والجامعة العربية على خارطة طريق سوى السير العملي على الطريق. طريق (الحل العربي) للأزمة السورية. فهو أولاً يضع الأزمة في إطارها الداخلي بعد شهر من التركيز على إطار خارجي. وهو ثانياً مسعى لقطع الطريق على أي تدخل خارجي إقليمي ودولي في سوريا. فما تم التوافق عليه في (ورقة الدوحة) هو سلسلة خطوات يبدأ بعضها (فورا) وبعضها الآخر بعد أسبوعين. وما سماه الأمين العام للجامعة نبيل العربي (نقلة نوعية) كانت مفاجأة معاكسة للتوقعات المتحفظة، يضع أربعة أطراف أمام امتحان صعب: النظام السوري، المعارضة، الجامعة العربية، والقوى الإقليمية والدولية.

امتحان النظام السوري يبدأ بالمادة - المفتاح، وهي (وقف أعمال العنف حماية للمدنيين، اخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، اطلاق المعتقلين، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة ووسائل الاعلام لرصد ما يدور) ولا ينتهي بالحوار حول الانتقال الديمقراطي للسلطة. وامتحان المعارضة هو في الخروج من الشعارات الى السياسة وقبول فرصة الحوار. وامتحان الجامعة العربية هو في متابعة العمل لتنفيذ الاتفاق، والبحث عن خيارات وقرارات أخرى صعبة اذا اصطدم التنفيذ بحسابات كبيرة. وامتحان القوى الإقليمية والدولية هو في دعم الحل العربي وسحب (الأجندات) الخاصة التي قيل انها مصممة لاستغلال أية ثغرة أو تعثر في الحل العربي للاندفاع بشكل أو آخر من التدخل الدولي.

والسؤال بعد الامتحانات هو: أين يدور ومن يدير الحوار بين النظام والمعارضة والذي لم تحدد الورقة مكانه، وهل هو في دمشق أم في القاهرة أم في الدوحة التي تحب الأدوار الكبيرة ولم تعد الطرق مغلقة بينها وبين دمشق؟ ماذا لو انقسمت المعارضة بين من يوافق على الحوار ومن يرفضه؟ ماذا لو كانت بنود الورقة معرضة لأكثر من تفسير، سواء من باب اللغة العربية المطاطة أو من الباب السياسي الذي قد تكون وراءه رهانات مختلفة عن الرهان على الحل العربي؟ ثم ماذا عن الأسئلة المكتومة في الخطاب المعلن للجميع؟

الأجوبة ليست جاهزة، وإن كان الوقت قصيراً جداً أمام تبلورها. فلا ضمانات لنجاح الأطراف الأربعة في الامتحانات. ولا أحد يجهل مخاطر التعثر في التنفيذ. والكل يجهل كيف تتطور الأمور والى أين تقود، وسط السباق بين ما يحدث

على الأرض وما يدور في الكواليس. فهل دقت بالفعل ساعة الحل العربي الذي لم تنجح الجامعة في تحقيقه في أي بلد عربي، سواء قبل (الربيع العربي) أو في خلاله؟ الرهان يستحق فرصة ويتطلب تعاون الجميع.

سوريا: الحصار الفاشل .. ديانا مقلد

الشرق الأوسط (2.11.2011)

في نهاية الفيلم الوثائقي الجريء حول الثورة السورية الذي أنتجته قناة «ARTE» الألمانية الفرنسية، وعرض على أكثر من قناة غربية وعربية، يظهر في آخر مشهد مجموعة من الأطفال، لم يتجاوز عمر كبيرهم التاسعة، وهم يضحكون ويغنون الهتاف الأشهر في سوريا اليوم، وهو «بلا إرحل يا بشار..».

لقطات الأولاد بدت عفوية وسجلت على عجل، ولاحقا جرى تمويه وجوههم حتى لا تظهر جلية ليس لأعين المشاهدين بل لأعين النظام وشبيحته. بات هذا الأمر لدى تقديم تسجيلات من هذا النوع ملحا إلى حد كبير، فبعض من ظهروا في الفيلم أو ساعدوا في إعداده هم اليوم بين مفقود ومسجون لدى النظام، بحسب ما أورد معدو الفيلم في نهايته. ارتكزت مادة التحقيق إلى شهادات لضباط منشقين وأهالي قتل النظام أبناءهم وناشطين في حركة الاحتجاج..

صحيح أن مادة الفيلم على أهميتها وندرتها لم تتجاوز ما قدمه ويقدمه لنا ناشطو الثورة السورية كل يوم، فما زال هؤلاء متفقين كثيرا من ناحية توثيقهم ليوميات ثورتهم، بما فيها من جرأة من قبل المشاركين والمشاركات فيها، وقسوة النظام حيالهم ودمويته التي لم يعد هناك أي شك فيها..

لكن مادة إعلامية من نوع ما عرض في فيلم «ARTE»، قد تكون من أهم ما أمكن للصحافة التقليدية أن تعده عن الثورة السورية، بعد أشهر طويلة من المنع والقمع والسجن والطرد الذي مارسه النظام السوري حيال الكثير من وسائل الإعلام العربية والعالمية. فمن الملاحظ في الفترة الأخيرة تكرار قيام صحافيين بمغامرات خطرة، من خلال التسلل إلى سوريا والعودة بمادة غنية توثق مرة جديدة لارتكابات النظام بحق المحتجين والمحتجات في سوريا.

لقد طور المحتجون السوريون آليات توثيقهم لحراكهم وموتهم وثورتهم، وتمكن الصحافيون التقليديون من الالتحاق، ولو بشكل غير واسع بعد، بركب يوميات الثورة من الداخل..

إنها الثورة التي تتصدر الاهتمام في العالم اليوم، والتي تمكن ثوارها من تحويلها إلى خبر أول في معظم الإعلام العالمي..

ما يستحق الإعجاب بالإضافة إلى الاختراقات التي أحدثتها الصحافة التقليدية، هو كيف يطور المحتجون السوريون تقنيات التصوير والبث والدعاية لثورتهم، لا.. بل تحول قسم منهم إلى مخرجين ميدانيين للكثير من مشاهدهم.. في حمص مثلا حين يصطف المتظاهرون صفوفا، فهم يفعلون ذلك كي تتمكن الكاميرات من رصد تقدمهم، وإظهار حجم عددهم الفعلي، ردا على ما يحاول النظام ترويجه من أن أعداد المحتجين محدودة، وأن الشعب بمعظمه غارق في «حب» النظام ورئيسه الذي يهدد بزلازل وبراكين إن سقط حكمه.

فيلم من نوع ما أنتجته قناة «ARTE» هو مؤشر جديد على فشل خطة منع الصورة التي اعتمدها النظام لخنق الثورة، فمرة أخرى لم يعد في الإمكان حصار صورة الثورة التي باتت هي من يحاصر النظام ويهز ركائزه الآيلة للسقوط لا محالة.